الأمم المتحدة A/HRC/WG.6/31/CHN/1*

الجمعية العامة

Distr.: General
20 August 2018
Arabic
Original: Chinese

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الحادية والثلاثون
جنيف، ٥-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦**

الصين

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

** استنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبّر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

GE.18-13709(A)
1813709

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المنهجية وعملية التشاور والخلفية

ألف- المنهجية وعملية التشاور (التوصيتان ٣٥ و٦١)

١- جُمّع هذا التقرير على أساس المبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات بموجب الاستعراض الدوري الشامل، على النحو المنصوص عليه في مقرر مجلس حقوق الإنسان ١١٩/١٧. ويسلط التقرير الضوء على التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان في الصين القارية ومنطقتي هونغ كونغ وماكاو الإداريتين الخاصتين (SARs) منذ عام ٢٠١٣، وعلى تنفيذ التوصيات المقدمة أثناء الجولة الثانية من الاستعراض، والتحديات والأهداف المستقبلية. ووفقاً لمبدأ "بلد واحد ونظامان"، يرد التقريران المنفصلان اللذان أعدتهما حكومتا منطقتي هونغ كونغ وماكاو الإداريتين الخاصتين الصينيتين في الفصلين الخامس والسادس أدناه.

٢- ولتجميع هذا التقرير ترأست وزارة الخارجية الصينية فريقاً عاملاً خاصاً مشتركاً بين الإدارات يضم حوالي ٣٠ جهازاً تشريعياً وقضائياً وإدارياً في الحكومة (انظر القائمة الواردة في المرفق الأول). وعقدت الوزارة عدة اجتماعات تنسيقية ودرست بعناية قواعد الأمم المتحدة، واستندت إلى أفضل الممارسات المعمول بها في العديد من البلدان لتحديد وتوضيح الأفكار والأطر والطرائق والمحتويات التي ستستخدم في إعداد التقرير. وعلى هذا الأساس في التعاون على صياغة النص، راجع أعضاء الفريق التقرير ونقحوه عشرات المرات. واستُشيرت أيضاً قرابة ٤٠ منظمة غير حكومية ومؤسسة أكاديمية، شفوياً وخطياً (انظر القائمة في المرفق الثاني)، كما التُمس الرأي العام على نطاق واسع عبر موقع وزارة الخارجية التماساً لمزيد من التعديل وبغية وضع التقرير في صيغته النهائية.

باء- متابعة استعراض الجولة الثانية

٣- قبلت الحكومة الصينية ٢٠٤ توصيات من بين ٢٥٢ توصية قدمتها بلدان مختلفة في سياق الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل. وبعد الانتهاء من الاستعراض، وتجسيداً للأهمية البالغة التي توليها الصين لعملية المتابعة، أنشأت وزارة الشؤون الخارجية فريقاً عاملاً معنياً بتنفيذ تلك التوصيات، وعممت تقرير فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل على الدوائر الحكومية المعنية. وعقد الفريق العامل التابع للوزارة اجتماعات عديدة، فأوضح مهام كل إدارة، وبحث وصاغ خطط تنفيذ محددة، وقدم تقارير وتوضيحات منتظمة طيلة مراحل التنفيذ. وبعد صياغة خطة العمل الوطنية الثانية لحقوق الإنسان (٢٠١٢-٢٠١٥) وتنفيذها، وإصدار خطة العمل الوطنية الثالثة لحقوق الإنسان، وتحديد الأهداف والمهام المتعلقة باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، وتنفيذ تقييم منتصف المدة في بداية عام ٢٠١٨، حرصت الحكومة على دمج توصيات الاستعراض في التشريعات الوطنية واللوائح الإدارية وعلى العمل بها عند التخطيط في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وترد في هذا التقرير نتائج تنفيذ التوصيات ذات الصلة المنبثقة عن الجولة الثانية من الاستعراض.

جيم- مفهوم حقوق الإنسان ذات الخصائص الصينية ونظامها النظري

٤- لا توجد سبيل واحدة للنهوض بحقوق الإنسان في العالم. ولأن قضية حقوق الإنسان مهمة لكل بلد في تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وجب تعزيزها انطلاقاً من الظروف الوطنية والاحتياجات الخاصة بشعب البلد، لا وضعُها في إطار سلطة واحدة. واسترشاداً بفكر شي جينبينغ فيما يخص الاشتراكية ذات الخصائص الصينية لعصر جديد، تولي الصين أهمية كبرى لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتعمل دوماً على الدفاع عن قضية حماية حقوق الإنسان وعلى ممارستها وتعزيزها وتتبع دائماً سبيل النهوض بحقوق الإنسان وفقاً للخصائص الصينية.

٥- هذه سبيل تنطلق من الظروف الوطنية. ففي الصين، يرجع عهد النهوض بحقوق الإنسان إلى تقاليد ثقافية عريقة منذ أكثر من خمسة آلاف سنة. وفي العصر الحديث، انطلقت عملية النهوض بحقوق الإنسان منذ أكثر من ١٧٠ سنة من البحث الشاق، ويرجع النجاح في ذلك إلى ممارسة عظيمة أقرتها الصين الجديدة على مدى ٦٩ سنة مضت، ولا سيما في الأربعين سنة الماضية من الإصلاح والانفتاح. وتلتزم الصين بالمواءمة بين حقوق الإنسان العالمية والخاصة، وبالجمع بين تعزيز الديمقراطية وضمان سبل العيش للناس، وبتناسق السلام والتنمية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في عملية التنمية. ودونت الصين في التاريخ فصلاً من التقدم في مجال حقوق الإنسان ووسعت البرنامج العملي لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

٦- هذه سبيل تنطلق من الناس وتنتهي إليهم. ففي الصين يشكل ضمان رفاه الشعب ورعاية مصالحه منطلق عملية النهوض بحقوق الإنسان وغايتها على الدوام. ولأن الصين تدافع عن مبدأ سيادة الشعب، فهي بصدد تطوير ديمقراطية تشاورية اشتراكية، وإتقان النظام الديمقراطي، وإثراء الأشكال الديمقراطية وتوسيع القنوات الديمقراطية. وبما أن الصين تدافع عن أولوية الشعب، فهي بصدد تحسين رفاه الشعب وتعزيز التنمية الشاملة والازدهار العام للشعب ككل. فقد أقامت الصين أكبر النظم في العالم في مجال التعليم والضمان الاجتماعي والانتخابات الديمقراطية للقواعد الشعبية، مقدمةً بذلك حماية غير مسبوقة لحقوق الشعب ومصالحه.

٧- وهذه سبيل تتخذ من التنمية أولية لها. فقد عقدت الصين العزم على العمل بمفاهيم التنمية في مجال الابتكار والتنسيق والمحافظة على البيئة والانفتاح والتبادل، فزادت قوتها الاقتصادية بشكل مطرد؛ إذ ارتفع ناتجها المحلي الإجمالي من ٥٤ تريليون يوان رنمينبي إلى ٨٢,٧ تريليون في السنوات الخمس الماضية. ونفذت الصين بضمير حي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فدبرت الكافي من الغذاء واللباس لأزيد من ١,٣ مليار نسمة، وخفضت عدد الذين يعيشون في فقر بأزيد من ٧٠٠ مليون شخص، ومكنت ٧٧٠ مليون فرد من العمل. وخفَّت وطأة الفقر لأزيد من ٦٨ مليون شخص على مدى السنوات الخمس الماضية وحدها، وبموجب المعايير الحالية في الصين، بات خروج فقراء الأرياف في الصين من دائرة الفقر في حكم المؤكد بحلول عام ٢٠٢٠.

٨- وهذه سبيل تتخذ من سيادة القانون معياراً لها. ففي إطار سعي الصين جاهدةً إلى بناء متكامل لأمة وحكومة ومجتمع تحت سيادة القانون، سُنَّ حوالي ٢٦٥ قانوناً ودخل حيز النفاذ بنهاية نيسان/أبريل ٢٠١٨، كما أن النظام القانوني الاشتراكي ذا الخصائص الصينية يتحسن يوماً بعد يوم. وبهدف تعزيز سيادة القانون بشكل شامل، اتُّخذت ١٩٠ مبادرة كبرى في ستة

مجالات رئيسية و٣٠ ميداناً منذ ٢٠١٤، لتحقيق التشريع العلمي، والإنفاذ الصارم للقوانين، والتقاضي النزيه، والتزام الجمهور بالقانون، وإحداث الخدمة المدنية القائمة على أساس القانون. وفي الآن ذاته، وُضّحت المهام الخاصة المتعلقة بتعزيز الضمانات القضائية لحقوق الإنسان ونُفذت بشكل منظَّم.

٩- وهذه سبيل تتخذ من الانفتاح حافزاً لها. ذلك أن الصين تنهج استراتيجية مفيدة مربحة للجميع قوامها الانفتاح على العالم الخارجي وفتح أبوابها للمشاركة في البناء؛ وتعزز الصين التنمية الذاتية عبر الإصلاح والانفتاح، وتقدم نفسها عند الانفتاح في دور قوة عظمى حيث تشاطر العالم تجربتها وفرصها في مجال التنمية. ومنذ انفتاحها السابق على العالم الخارجي إلى انخراطها الخارجي النشيط الحالي معه، ومنذ الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إلى المشاركة في رعاية بناء مبادرة الحزام والطريق، ساهمت الصين كثيراً في جهود التصدي للأزمة المالية الآسيوية والأزمة المالية الدولية، واستأثرت بأزيد من ٣٠ في المائة من النمو الاقتصادي العالمي لسنين عديدة، فكانت فعالة في تعزيز قضية السلام، والتنمية وحقوق الإنسان.

١٠- وتقترح الصين إقامة علاقة دولية جديدة يطبعها الاحترام المتبادل، والإنصاف والعدل والتعاون المفيد للجميع، وإقامة مجتمع قوامه وحدة المصير للبشرية جمعاء، وتقديم خطة صينية لتعزيز النهوض السليم بقضية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. وتدافع الصين بثبات على المبادئ الأساسية للقانون الدولي والمعايير الأساسية لعلاقات دولية جوهرها ميثاق الأمم المتحدة، كما هي دقيقة في وفائها بالتزاماتها المنصوص عليها في معاهدات حقوق الإنسان الدولية التي انضمت إليها. بيد أن الصين تعارض تسييس حقوق الإنسان وتطبيق "المعايير المزدوجة"، وتؤيد مبادئ العدل والإنصاف الدولية. ثم إنها تدافع عن تبادل التجارب والتعاون في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي على أساس المساواة والاحترام المتبادل، وتولي أهمية متزايدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وللحق في التنمية وهي الحقوق التي تهتم بها البلدان النامية، وتعزز النهوض الشامل بحقوق الإنسان بجميع أنواعها.

ثانياً- الإطار التشريعي والمؤسسي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف- تشريعات حقوق الإنسان (التوصيات ٥٠، و٥٤، و٨٥، و٩٥، و١١٧، و١١٨، و١٢٠، و١٢١، و١٣٥)

١١- منذ ٢٠١٣، والصين تحسن وتطور نظاماً قانونياً اشتراكياً ذا خصائص صينية، يشمل عدة إدارات قانونية تابعة للحكومة، جوهره الدستور وعموده القانون (بما في ذلك اللوائح الإدارية، والأنظمة المحلية وغير ذلك من الوثائق المعيارية)، ليكون أساس حِفظ حقوق الإنسان وتدعيم سيادة القانون. وكانت التشريعات فعالة في حماية وضمان حقوق المواطنين في المعيشة والتنمية، وحقوقهم الشخصية، وحقوقهم في الملكية، وحقوقهم وحرياتهم السياسية الأساسية، وحقوقهم في العمل والتعليم والضمان الاجتماعي وغير ذلك من الحقوق.

١٢- وبنهاية نيسان/أبريل ٢٠١٨، كانت الصين قد سنت ٢٨ قانوناً جديداً، بما في ذلك الأحكام العامة للقانون المدني، وقانون مكافحة العنف المنزلي، وقانون الأعمال الخيرية، وقانون ضمان الخدمات الثقافية العامة، وقانون الضريبة لحماية البيئة. واعتُمد التعديل (التاسع) على

القانون الجنائي كما أجري ١٣٤ تعديلاً مستقلاً على قانون السكان وتنظيم الأسرة، وقانون التعليم، وقانون حماية البيئة، وقانون حماية حقوق كبار السن ومصالحهم، وقانون الإجراءات الإدارية وقانون الإجراءات المدنية. وأُلغيت القواعد القانونية المتعلقة بإعادة التثقيف من خلال العمل، كما أن النظام القانوني لضمان حقوق الإنسان يخضع لتحسين مستمر، مما يرفع فعلياً مستوى الضمانات القضائية لحقوق الإنسان ويدعم الأساس الاجتماعي لإضفاء الطابع المؤسسي على ضمانات حقوق الإنسان. ويوجد في الصين حالياً ٢٦٥ قانوناً سارياً، كما أن النظام القانوني الاشتراكي ذا الخصائص الصينية يتحسن يوماً بعد يوم.

باء- انضمام الصين إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والوضع الحالي فيما يخص تنفيذها (التوصيات ٣-١٠، و١٤، و٢٤-٣٢، و٥٢، و٥٧، و٥٨، و٦٠، و٦٤)

١٣- الصين طرف في ٢٦ اتفاقية دولية لحقوق الإنسان وما يرتبط بها من بروتوكولات (انظر المرفق الثالث). ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٣، والحكومة الصينية تشارك بروح تطبعها الإيجابية والثقة والشمولية والانفتاح في الاستعراضات التالية: استعراض التقرير الثاني المتعلق بتنفيذ الصين أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي أعدته اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة؛ واستعراض التقرير الجامع للتقريرين الثالث والرابع بشأن تنفيذ الصين أحكام اتفاقية حقوق الطفل، الذي أعدته لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة؛ واستعراض التقرير الجامع للتقريرين السابع والثامن بشأن تنفيذ الصين أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الذي أعدته اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛ واستعراض التقرير السادس عن تنفيذ الصين لأحكام اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الذي أعدته لجنة مناهضة التعذيب. وفي ٢٠١٧، قدمت الصين ردود متابعة إلى لجنة مناهضة التعذيب واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وقدمت تقريراً باسم منطقة ماكاو الإدارية الخاصة عن الإجراءات المتخذة لمتابعة استعراض التقرير الأول عن تنفيذ ماكاو أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقُدم التقرير الجامع للتقارير من الرابع عشر إلى السابع عشر عن تنفيذ ماكاو أحكام الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة قصدَ استعراضه في آب/أغسطس ٢٠١٨.

١٤- ووقعت الصين على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتنكب الإدارات المعنية في الحكومة على المضي قدماً بالإصلاحات الإدارية والقضائية استعداداً للتصديق على العهد. وتوجد الصين أيضاً بصدد دراسة الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، إلى جانب صكوك أخرى لحقوق الإنسان وما يرتبط بها من بروتوكولات، كما أنها بصدد دراسة مسألة إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس).

جيم- الضمانات المؤسسية لحقوق الإنسان

١- صياغة خطة شاملة للنهوض بحقوق الإنسان (التوصيات ٣٣-٣٨)

١٥- استجابت الحكومة الصينية لمقترح مجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان فيما يخص صياغة خطة وطنية شاملة للنهوض بحقوق الإنسان. وبعدما حققت الصين الأهداف الرئيسية لخطة عملها الوطنية الثانية بشأن حقوق الإنسان (٢٠١٢-٢٠١٥)، أصدرت الصين ونفذت خطة عملها الوطنية الثالثة لحقوق الإنسان (٢٠١٦-٢٠٢٠) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وأنشأت الصين آلية اجتماعات مشتركة من أجل الخطة، تتضمن أزيد من ٥٠ إدارة حكومية، وتضطلع بمسؤولية صياغة الخطة وتنفيذها وتقييمها. وكانت لجامعات ومؤسسات بحثية ومقاولات ومنظمات غير حكومية صينية مشاركة نشطة في تلك المهام كذلك. وبُغية تعزيز الوعي بحقوق الإنسان وفهمها واحترامها وحمايتها في المجتمع ككل، جمَّعت الصين أيضاً مواد كتابية تفسيرية تتناول خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

٢- تعزيز الضمانات القضائية لحقوق الإنسان عبر الإصلاح (التوصيات ٥٠، و٥٣، و٥٤، و١٢٤-١٢٦، و١٣٣)

١٦- في ٢٠١٤، اعتمدت الصين مقرر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن عدة قضايا رئيسية تتعلق بالتعزيز الشامل للحكم القائم على أساس القانون، مع وضع مهام محددة بوضوح ترتبط "بتعزيز الضمانات القضائية لحقوق الإنسان". ويجري حالياً تنفيذ هذه المهام بطريقة منظمة، وتتجسد في القوانين المنقحة والمحسنة ذات الصلة.

١٧- وعلى سبيل المثال، أُنجزت ١٨ مهمة إصلاحية أشرفت عليها المحكمة الشعبية العليا، وأُطلقت عموماً ٦٥ مبادرة لتعميق الإصلاح الشامل للمحاكم الشعبية. وأنشأت المحكمة الشعبية العليا ست محاكم دائرات؛ وأجري إصلاح شامل لنظام تسجيل الدعاوى القضائية، حيث تجاوز عدد حالات تسجيل القضايا فوراً ٩٥ في المائة؛ ومضى قُدماً إصلاح نظام التقاضي الجنائي المرتكز على المحاكمة ونُفذت ثلاث قواعد إجرائية بشأن الجلسات السابقة للمحاكمة، واستبعاد الأدلة غير القانونية وتحقيقات المحاكم؛ وجرى تعزيز إصلاح نظام هيئة المحلفين الشعبيين، وشارك أعضاء هيئة المحلفين الشعبيين فيما مجموعه ٩٥٧ ١٢ مليون قضية. ثم إن المهام الإصلاحية الـ ٢٩ التي اضطلعت بها النيابة العامة الشعبية العليا لضمان سلطة النيابة في العمل بصورة مستقلة وغير متحيزة وفقاً للقانون، تعمق إصلاح نظام رقابة النيابة العامة الشعبية، وتعزز شرعية الالتماسات والشكاوى.

٣- التثقيف في مجال حقوق الإنسان (التوصيات ٣٩-٤٨)

١٨- حددت الحكومة الصينية في خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠١٦-٢٠٢٠) الأهداف والمهام المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفي الوقت الحاضر، يجري تنفيذ الخطة الخمسية السابعة (٢٠١٦-٢٠٢٠) بشأن تعزيز وعي الجمهور وتثقيفه فيما يخص سيادة القانون ("الخطة الخمسية السابعة لتعميم الوعي القانوني") وتجعل هذه الخطة من تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون جزءاً مهماً من تثقيف الجمهور عموماً بشأن الوعي القانوني. وبهدف تعزيز مفهوم سيادة القانون والوعي بحماية حقوق الإنسان لدى موظفي الدولة، عقد المكتب

الإعلامي لمجلس الدولة، في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، ثماني دورات تدريبية بشأن الوعي بحقوق الإنسان لمسؤولي الحزب والحكومة وموظفي النظام القضائي. واضطلعت النيابة العامة الشعبية العليا بأنشطة للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان استفاد منها نحو ٤٨٠ ألف شخص من جميع مستويات أجهزة النيابة في جميع أنحاء البلد. وعقدت المحكمة الشعبية العليا ٦٩ دورة تدريبية بعروض إيضاحية بشأن استبعاد الأدلة غير القانونية والوعي بحقوق الإنسان، وأشرفت على تدريب ٠٨١ ٢٠ قاضياً. وحسنت أجهزة الأمن العام بجميع مستوياتها من أنظمة تدريبها على إنفاذ القانون ونظمت دورات تثقيفية بشأن الوعي بسيادة القانون، تتناول مواضيع من قبيل حقوق الإنسان وحظر التعذيب.

١٩- وأنشأت الصين أكثر من ٠٠٠ ٣٢ قاعدة تدريبية للتثقيف بشأن الحوكمة القائمة على القانون. وزُوّدت أكثر من ٩٦,٥ في المائة من المدارس الابتدائية والإعدادية بنواب مديرين أو مستشارين قانونيين مسؤولين عن التوجيه والتثقيف فيما يخص القانون. وأدرجت المدارس الابتدائية والإعدادية موضوع الحقوق الشخصية والتعليمية والاقتصادية في مناهجها الدراسية، كما أن إصدار "المبادئ التوجيهية لتثقيف المراهقين بشأن سيادة القانون" يساعد الشباب على تصور حقوق الإنسان وسيادة القانون. وتشجع الحكومة الصينية وسائط الإعلام على فتح أعمدة وتخصيص مواضيع لحقوق الإنسان. وقامت منظمات المجتمع المدني مثل الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان والمؤسسة الصينية للنهوض بحقوق الإنسان بإذكاء الوعي بحقوق الإنسان في جميع أنحاء المجتمع من خلال عقد سلسلة من الحلقات الدراسية، وتحرير ونشر المجلات والكتب بشأن هذا الموضوع. وبنهاية عام ٢٠١٧، كانت الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان قد حررت ونشرت سبعة تقارير سنوية للكتاب الأزرق بشأن حقوق الإنسان في الصين.

٤- مشاركة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ووسائط الإعلام في حماية حقوق الإنسان (التوصيات ١٤٦ و١٤٨-١٥٠ و١٥٨ و١٦٥ و١٦٧ و١٦٨ و١٧٠)

٢٠- بنهاية عام ٢٠١٧، سُجل نحو ٢٠٠ ٧٥٥ منظمة اجتماعية وفقاً للقانون. وتشمل أنشطتها مجالات التعليم والعلم والتكنولوجيا والثقافة والصحة والمجتمع والإدارة والرعاية العامة والأعمال الخيرية وحماية حقوق الإنسان. ومنذ عام ٢٠١٣، اعتمدت الصين، في جملة أمور، قانون المؤسسات الخيرية، وعدلت اللوائح المتعلقة بتسجيل وتنظيم المنظمات الاجتماعية، وأصدرت الآراء المتعلقة بإصلاح نظام إدارة المنظمات الاجتماعية لتعزيز تنميتها السليمة والمنظمة، وبالتالي تعزيز وتشجيع تطوير المنظمات غير الحكومية في مجال حماية حقوق الإنسان. ويتيح قانون تنظيم أنشطة المنظمات غير الحكومية الأجنبية العاملة في الصين، الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠١٧، الحماية القانونية لحقوق وأنشطة المنظمات غير الحكومية الأجنبية.

٢١- وتوجد في الصين ثمانية مراكز وطنية للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. وتستفيد هذه المؤسسات الأكاديمية استفادة كاملة من أكبر مواطن قوتها للقيام بدور نشط في تقديم المشورة في مجال السياسات والتعليم والتدريب، فضلاً عن إجراء التبادلات مع الخارج في مجال حقوق الإنسان. وفي السنوات الأخيرة، قامت الحكومة الصينية تدريجياً بإنشاء وتحسين الأنظمة القانونية والتنظيمية المتعلقة بمجال الصحافة والإذاعة، بما في ذلك تشجيع وسائط الإعلام على ممارسة الرقابة الاجتماعية من خلال التعبير عن الرأي العام وفقاً للقانون، وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للصحفيين، وحماية حقوق الملكية الفكرية لكيانات الأخبار والنشر.

وتحترم الصين وتضمن الممارسة القانونية للحق في الرقابة الاجتماعية من قبل وسائط الإعلام والصحفيين من خلال التغطية الإخبارية، وتحقق وفقاً للقانون في قضايا الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين ووسائط الإعلام؛ وعندما تشكل الظروف جريمة، يؤاخَذ المسؤولون عنها وفقاً للقانون.

ثالثاً- الإنجازات والممارسات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١- الحق في الكفاف والحق في التنمية (التوصيات ٥٦ و٧٦ و١٨٣ و١٨٤ و١٨٥ و١٨٨ و١٨٩ و١٩٠-١٩٥ و٢٠٠ و٢٤٤-٢٥٢)

٢٢- منذ عام ٢٠١٣، حافظت الصين على نمو اقتصادي واجتماعي مستقر وسليم. إذ زاد الناتج المحلي الإجمالي من ٥٤ تريليون إلى ٨٢,٧ تريليون يوان، بمتوسط نمو سنوي قدره ٧,١ في المائة؛ ونمت حصة البلد من الاقتصاد العالمي من ١١,٤ في المائة إلى حوالي ١٥ في المائة، وتجاوزت مساهمة البلد في النمو الاقتصادي العالمي نسبة ٣٠ في المائة. وحافظ الدخل الفردي المتاح في المناطق الحضرية والريفية على معدل نمو سنوي قدره ٦,٥ في المائة و٧,٩ في المائة على التوالي، مما أوجد أكبر فئة متوسطة الدخل في العالم. وارتفعت أسعار الاستهلاك بنسبة ١,٩ في المائة سنوياً، وظلت منخفضة نسبياً. وفي عام ٢٠١٦، أصدرت الصين الخطة الخمسية الثالثة عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية الصين الشعبية، والتي تحدد مخططاً كبيراً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠٢٠. ولتنفيذ الخطة الخمسية الثالثة عشرة دور مهم في ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب وفي تحسين مستويات عيشه وسيستمر هذا الدور.

٢٣- وتولي الحكومة الصينية لإعمال حق الشعب في الكفاف وفي التنمية أولوية قصوى. وترى الحكومة في هدف التخفيف من وطأة الفقر والحد منه الاستراتيجية الأساسية للقضاء على الفقر، وقد أحرزت تقدماً ملحوظاً في تعزيز الحقين السالفين للفقراء والفئات الضعيفة. ومن ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧، خصصت السلطات المالية للحكومة المركزية ما مجموعه ٢٨٢,٢ مليار يوان للتخفيف من وطأة الفقر، مع تخفيض عدد فقراء الأرياف بشكل تراكمي على مدى خمس سنوات بمقدار ٦٨,٥٣ مليون شخص. وانخفض معدل انتشار الفقر من ١٠,٢ في المائة في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٣,١ في المائة في نهاية عام ٢٠١٧، حيث زاد نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح لسكان الأرياف في المناطق الفقيرة بنسبة ١٠,٤ في المائة سنوياً، وهو معدل نمو حقيقي أعلى من المعدل الوطني للأرياف بنسبة ٢,٥ نقطة مئوية. ويقع ٨٠ في المائة من المشاريع الرئيسية التي أطلقتها الحكومة الصينية للمحافظة على المياه وحفظ مواردها في المناطق الوسطى والغربية من البلد وقرب المناطق الفقيرة، حيث حلت هذه المشاريع مشاكل سلامة مياه الشرب لفائدة ١٧١ مليون شخص من سكان الأرياف و٢٣,٤٤ مليون من المدرسين والطلاب في المدارس الريفية، بالإضافة إلى تعزيز وتحسين ظروف مياه الشرب لفائدة ٩٥,٠٩ مليون من سكان الأرياف.

٢٤- وشاركت الصين مشاركة نشطة في التبادلات الدولية بشأن الحد من الفقر وعقدت أكثر من ٣٠ اجتماعاً وندوة وتبادلاً رفيع المستوى من خلال المنتدى الرفيع المستوى المعني بالحد من الفقر والتنمية، ومنتدى الصين - رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بالتنمية الاجتماعية

والحد من الفقر، ومنتدى التعاون الصيني الأفريقي – مؤتمر الحد من الفقر والتنمية. وفي ٢٠١٦ أُنشئ موقع لتبادل المعلومات عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن الحد من الفقر. وجرى التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال الحد من الفقر مع البلدان المعنية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وأُطلق في لاوس وكمبوديا وميانمار مشروع نموذجي للتعاون في مجال المساعدة التقنية من أجل الحد من الفقر في شرق آسيا. وعُقد ما يقرب من ٧٠ دورة تدريبية بشأن الحد من الفقر، ونُظم تدريب متخصص بشأن الحد من الفقر لفائدة موظفين معنيين من ١٠٦ بلدان. ومنذ عام ٢٠١٣ والصين تقدم أيضاً مساعدات في مجال المياه لأكثر من ١٠٠ بلداً في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية.

٢- الحق في العمل، وفي الضمان الاجتماعي والسكن (التوصيات ٨٩ و٩٠ و٩٢ و١٧٤-١٧٩ و١٨٠ و١٨١ و١٨٣ و١٨٦ و١٨٧ و١٩٦-١٩٨)

٢٥- تضع الحكومة الصينية تعزيز العمالة في مقدمة أولوياتها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتبع استراتيجية لتحديد أولويات العمالة وتنهج في هذا المجال سياسات استباقية أكثر، وتسعى جاهدة إلى عمالة أعلى جودة وأكثر تكاملاً. وخلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، بلغ العدد الإجمالي للموظفين الجدد في المناطق الحضرية ٦٦,٠٩ مليون فرد، وظل معدل البطالة المسجل في المدن والبلدات أقل من ٤,١ في المائة. وحصل في المجموع ٢٧,٩٦ مليون عاطل عن العمل في المناطق الحضرية على إعادة توظيف، إضافة إلى ٨,٧٦ ملايين شخص كانوا يواجهون صعوبات في إيجاد عمل. ويبلغ معدل العمالة الإجمالي لخريجي الجامعات أكثر من ٩٠ في المائة. ومنذ عام ٢٠١٣، قامت الصين بتعديل قانون عقود العمل وقانون سلامة العمل وتعزيز تنفيذهما، ووضعت أحكاماً خاصة بشأن حماية العمال لفائدة الموظفات وتدابير لتنفيذ الرخص الإدارية لإرسال العمالة، وحسنت باستمرار النُظم القانونية والسياساتية التي تحكم علاقات العمل. وفي الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧، استردت هيئات الإشراف على العمل والضمان الاجتماعي في جميع أنحاء البلد ١٦٣,٥٩ مليار يوان من الأجور المتأخرة لفائدة ٢٠ ٩٥٢ مليون عامل. وفي الوقت نفسه، جرى الدفع بشكل حثيث وثابت بعملية التشاور بشأن الأجور الجماعية وطُبقت زيادات معقولة على معيار الحد الأدنى للأجور. وقد أدى التوسع السريع في نظام الوقاية والتحكم في سلامة الإنتاج إلى ضمان سلامة العمال. وبالمقارنة مع عام ٢٠١٢، انخفض عدد الحوادث والوفيات في عام ٢٠١٧ بنسبة ٣٣,٩ في المائة و٢٢,٢ في المائة على التوالي، حيث يتواصل "الانخفاض المزدوج" للسنة الخامسة عشرة على التوالي.

٢٦- وأنشأت الصين أكبر نظام ضمان اجتماعي في العالم، حيث يغطي أكبر عدد من الناس ويزيد على المعدل العالمي لتغطية الضمان الاجتماعي بنسبة ١١ نقطة مئوية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، كان ٩١٥ مليون شخص يتمتعون بتأمين أساسي للمعاشات التقاعدية، وكان ١,٣٥ مليار شخص مشمولاً بالتأمين الطبي الأساسي، مع استفادة ٢٢٧ مليون شخص من التأمين على إصابات العمل، واستفادة ١٨٨ مليون من تأمين البطالة، و١٩٢ مليون من تأمين الأمومة. وارتفع مستوى استحقاقات الضمان الاجتماعي بشكل مطرد في الصين. فقد ارتفعت المعاشات الأساسية للمتقاعدين على مستوى البلد على مدى ١٣ سنة متتالية منذ عام ٢٠٠٥، بينما ارتفع الدعم القياسي للتأمين الطبي الأساسي لسكان المناطق الحضرية والريفية من ٢٤٠ يواناً في عام ٢٠١٢ إلى ٤٥٠ يواناً في عام ٢٠١٧. وفي الوقت نفسه، زادت

مستويات الاستحقاقات لكل من البطالة، وإصابات العمل وتأمين الأمومة بزيادة النمو الاقتصادي. ويجري تنقيح اللوائح المتعلقة بالتأمين على البطالة لتحسين نظام التأمين على البطالة. وحُسن نظام المساعدة الاجتماعية، وكُفلت الاحتياجات الأساسية لحوالي ٦٠ مليون من مستحقي بدل الحد الأدنى للإعاشة والمحتاجين.

٢٧- وتشجع الحكومة الصينية بنشاط بناء المساكن ذات الدخل المنخفض بمساعدة الحكومة، وتنفذ بنشاط إعادة تنمية مدن الصفيح، وتسعى جاهدة إلى تحسين الظروف المعيشية والبيئة المعيشية للعموم. فما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٧، خصصت الحكومة ما مجموعه أكثر من تريليون يوان من الإعانات لمشاريع الإسكان المدعومة من الحكومة في المناطق الحضرية، ودعمت تجديد أكثر من ٢٦ مليون مسكن في مدن الصفيح، وبنت أكثر من ٦ ملايين وحدة سكنية للإيجار العام وحسنت الظروف المعيشية لأكثر من ٨٠ مليون شخص يعانون صعوبات في السكن. ومنذ عام ٢٠١٣، خصصت الحكومة الصينية ما مجموعه ١٣٥,٩ مليار يوان من الإعانات لدعم تجديد المساكن المتداعية لفائدة ١٤,٦٩ مليون أسرة فلاحية فقيرة. ويبلغ متوسط بدل الأسرة ٥٠٠ ٧ يوان، أي بزيادة قدرها ٠٠٠ ١ يوان لكل أسرة في المناطق الفقيرة. وابتداء من عام ٢٠١٧، ركزت السلطات المالية للحكومة المركزية على إعادة بناء المساكن المتداعية للأسر الفقيرة المسجلة وغيرهم من المستفيدين؛ ورُفع مستوى الدعم إلى ٠٠٠ ١٤ يوان، مما أدى إلى تحسن كبير في مستوى الأمن السكني للأسر الريفية الفقيرة.

٢٨- وبغية حل مشكلة التخفيف من وطأة الفقر لفائدة الأشخاص الذين يعيشون في مناطق لا تستطيع أراضيهم فيها إعالتهم، نفذت الحكومة الصينية مشروعاً للتخفيف من وطأة الفقر عن طريق إعادة التوطين. فبين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٧، خصصت الحكومة المركزية ما مجموعه أكثر من ٨٠ مليار يوان من الإعانات لدعم إعادة توطين ٨,٣ ملايين من الفقراء المسجّلين، وإتاحة سكن آمن وعملي لهم، ودعم بناء البنية التحتية ومرافق الخدمات العامة الأساسية اللازمة لتمكينهم من الإفلات من دائرة الفقر والمشاركة في التنمية.

٣- الحق في التعليم والحقوق الثقافية (التوصيات ٥٦ و١١٩ و٢٠٥-٢١٨ و٢١٩-٢٢٢)

٢٩- يحتل التعليم في الصين المرتبة الأولى في العالم من حيث الحجم. فمنذ عام ٢٠١٢، ظلت الاعتمادات المالية الوطنية للتعليم تتجاوز ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام ٢٠١٧، بلغ المعدل الصافي لالتحاق الأطفال بالتعليم الابتدائي ٩٩,٩١ في المائة، وبلغ معدل الالتحاق بالمدارس المتوسطة الإعدادية ١٠٣,٥ في المائة، وبلغ معدل التخرج من التعليم الإلزامي البالغ مدته تسع سنوات ٩٣,٨ في المائة على الصعيد الوطني، وتوسَّع نطاق التعليم الإلزامي فتجاوز متوسط المستويات السائدة في البلدان ذات الدخل المرتفع في العالم.

٣٠- واعتمدت الحكومة الصينية سلسلة من السياسات والتدابير لتعزيز توفير الموارد التعليمية في المناطق النائية والريفية ومناطق الأقليات العرقية. فمن ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، استثمرت السلطات المالية للحكومة المركزية أكثر من ١٦٢ مليار يوان لتحسين ظروف التشغيل لمدارس التعليم الإلزامي الريفية ذات الأداء الضعيف، مما أفاد أكثر من ٦٠ مليون طالب في مرحلة التعليم الإلزامي. واعتباراً من عام ٢٠١٧، استثمرت السلطات المالية للحكومة المركزية ١٠٤,٧ ملايير يوان في صناديق الدعم الغذائي، مما أفاد حوالي ٣٧ مليون طالب في الأرياف. واتسع

نطاق تقديم المساعدة المالية للطلاب من الأسر المحرومة اقتصادياً في المدارس بجميع أنواعها، مما أدى إلى استفادة ٤٣٠ مليون شخص من الاستحقاقات الشخصية. وقد حققت الدولة كلياً هدف التعليم الإلزامي المجاني لمدة تسع سنوات، مع تخصيص ١٥ سنة من التعليم المجاني في بعض مناطق الأقليات العرقية.

٣١- وتعمل الصين جاهدة لحماية الحق في التعليم لأطفال العمال المهاجرين الريفيين والأشخاص ذوي الإعاقة. ففي عام ٢٠١٧، التحق أكثر من ٨٠ في المائة من الأطفال المرافقين للعمال المهاجرين الريفيين بمدارس عامة خلال مرحلة التعليم الإلزامي، وتمتع جميع الأطفال المرافقين بنفس السياسة المسماة "إعفاءان وإعانة واحدة" (أي إعفاء من الرسوم الدراسية وإعفاء من تكاليف الكتب المدرسية، بالإضافة إلى الاستفادة من بدل المعيشة، للطلاب الداخليين المحرومين من الناحية المالية). وابتداء من عام ٢٠١٤، نُفذ برنامجان متتاليان للترويج للتعليم الخاص، وتجاوز معدل الالتحاق بالتعليم الإلزامي للأطفال ذوي الإعاقات البصرية أو السمعية أو العقلية نسبة ٩٠ في المائة.

٣٢- ومن باب الأهمية الكبيرة التي تولى لحماية حق الجناة في التعليم، تضع السجون في الصين خططاً وأنظمة لتعليم الجناة وإصلاحهم، وتشجع على تضمين التخطيط الحكومي برامج لمحو الأمية والتدريب على المهارات المهنية لفائدة الجناة.

٣٣- ومنذ عام ٢٠١٣، زادت الحكومات الصينية بجميع مستوياتها بشكل مطرد من إسهامها الثقافي، مع التركيز على المناطق الغربية والميل نحو القواعد الشعبية لحماية الحقوق والمصالح الثقافية للفئات الخاصة. ويجري منذ عام ٢٠١٦ تنفيذ مشروع لتغطية شاملة لمراكز الخدمات الثقافية في المقاطعات العرقية ذات الحكم الذاتي وفي المقاطعات والقرى الحدودية بالمناطق الفقيرة. وفي عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، خُصص مبلغ ٤٢٤ ١ مليار يوان لدعم بناء ٦٤٣ ١٧ مركزاً ثقافياً شاملاً من مستوى قرية. وهناك أكثر من عشرة آلاف مؤسسة ثقافية عرقية في جميع أنحاء البلد. وتشمل قائمة مشاريع التراث الثقافي غير المادي الممثلة على المستوى الوطني مشاريع من ٥٥ أقلية عرقية صينية. ونحو ٤٠ في المائة من المشاريع الممثلة للتراث الثقافي غير المادي هي من الأقليات العرقية، و٣٦ في المائة من الناقلين الممثلين للتراث الثقافي غير المادي على المستوى الوطني هم أفراد أقليات عرقية.

٤- الحق في الصحة؛ البيئة الإيكولوجية وحقوق الإنسان (التوصيات، ١٨٧ و١٨٨ و١٩٩ و٢٠١-٢٠٤ و٢٤٦)

٣٤- تعمل الصين حالياً على الإسراع بتعزيز الخطوات الرامية إلى بناء بلد تسوده الصحة، وتسعى إلى توفير الصحة والخدمات الصحية لشعبها في كل مرحلة من مراحل الحياة. فقد أصدرت في عام ٢٠١٦ موجزاً لخطة "الصين الصحية ٢٠٣٠". وارتفع متوسط العمر المتوقع في الصين من ٧٤,٨ سنة في عام ٢٠١٠ إلى ٧٦,٥ سنة في عام ٢٠١٦؛ وانخفض معدل الوفيات النفاسية من ٣٠ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة حية في عام ٢٠١٠ إلى ١٩,٦ لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة حية في عام ٢٠١٧، وانخفض معدل وفيات الرضع من ١٣,١ لكل ٠٠٠ ١ ولادة حية في عام ٢٠١٠ إلى ٦,٨ لكل ٠٠٠ ١ ولادة حية في عام ٢٠١٧. ومؤشرات الصحة الأولية للسكان أفضل عموماً من المستويات المتوسطة التي تقابلها في البلدان المتوسطة والعالية الدخل، الأمر الذي أفضى إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة ذات الصلة في وقت مبكر.

٣٥- وما فتئت الصين تعمل على تحسين توافر خدمات الصحة العامة ونزاهتها. وستستمر على المستوى الوطني في إتاحة خدمات الصحة العامة الأساسية مجاناً لجميع المقيمين، ويجري استكشاف فكرة إنشاء آلية جديدة لحل مشكلة نقص الأدوية، وضمان الإمداد بها. ففي عام ٢٠١٧، بلغت نسبة الحصول على رعاية منتظمة لدى النساء الحوامل والأطفال دون سن الثالثة ٨٩,٦ في المائة و٩١,٢ في المائة على التوالي. وشيدت الصين، ضمن الإبلاغ الإلزامي، أكبر شبكة في العالم للإبلاغ المباشر بحالات تفشي الأمراض المعدية والطوارئ الصحية العامة، فكان أن تقلص معدل هذا الإبلاغ إلى أربع ساعات. وتتيح الصين بالفعل للجمهور حملات ترويجية، وتثقيفية واستشارية في مجال الصحة، وتدعم المنظمات غير الحكومية التي توفر الخدمات الصحية المجتمعية، وتنظم أنشطة الأسبوع الوطني للحملات الترويجية البيئية والصحية، وتصدر مطبوعات مثل "توعية المواطنين الصينيين بقضايا البيئة والصحة" و"المبادئ التوجيهية الغذائية للمقيمين الصينيين" ترويجاً للمعلومات والمهارات الصحية.

٣٦- وأدرجت الحكومة الصينية بُعد بناء حضارة تستند إلى أسس إيكولوجية في نظام ضمانات حقوق الإنسان. وما زالت الحالة العامة للبيئة الإيكولوجية تتحسن. فقد تحققت نتائج قوية بعد وضع ثلاث مجموعات من "اللوائح العشر" لرصد ومكافحة تلوث الهواء والمياه والتربة. واستمر انخفاض تصريف الملوثات الرئيسية، وتقلص عدد أيام التلوث الكثيف في المدن الرئيسية إلى النصف، وتوسعت رقعة الغابات بما قدره ١٦٣ مليون مو (ما يعادل ٨٧٢ ١٠ مليون هكتار)، وما فتئت رقعة المناطق المتصحرة تتقلص بحوالي ٠٠٠ ٢ كيلومتر مربع سنوياً، وأثمرت التنمية الخضراء نتائج مرضية. ويجري حالياً صياغة وتعديل قوانين حماية البيئة، ومنع تلوث الهواء، وحماية الحياة البرية بهدف حماية حقوق المواطنين في المعلومات البيئية والمشاركة والرقابة. وتشجع الحكومة بنشاط على توقيع وإنفاذ اتفاق باريس؛ كما أن مشروعها للتعاون بين بلدان الجنوب لإنشاء مناطق نموذجية منخفضة الكربون، وإطلاق برامج للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وتدريب المشاركين من البلدان النامية، مشروع يعرف تقدماً سلساً.

باء- الحقوق المدنية والسياسية

١- حماية حق الفرد في الحياة وفي الحرية (التوصيات ١١٠ و١١١ و١١٧ و١١٨ و١٢٠ و١٢١ و١٢٣ و٢٣٧-٢٤٠)

٣٧- "الإبقاء على عقوبة الإعدام ومراقبتها بدقة وتطبيقها بحذر" أساس السياسة المتعلقة بعقوبة الإعدام في الصين. فقد أقرت الصين في عام ٢٠١٥ التعديل (التاسع) للقانون الجنائي الذي ألغيت بموجبه عقوبة الإعدام لتسع جرائم أخرى، تماشياً مع إلغاء عقوبة الإعدام فيما يخص ١٣ جريمة اقتصادية غير عنيفة في ضمن تعديل عام ٢٠١١ (الثامن) للقانون الجنائي. وبصرف النظر عن جرائم الفساد والرشوة، فإن الجرائم التي تخضع لعقوبة الإعدام ويُحتفظ بها حالياً هي في جوهرها جرائم ترتبط مباشرة بالأمن القومي، والأمن العام، وأمن الناس، إضافة إلى الجرائم التي يرتكبها الموظفون العسكريون تقصيراً في أداء واجباتهم. وزيادة في تحسين أحكام عقوبة الإعدام للمدانين بموجب حكم مع وقف التنفيذ، غُيِّر معيار تنفيذ عقوبة الإعدام من صيغة "ارتكاب الجريمة مع ثبوت القصد الجنائي" في أثناء فترة وقف التنفيذ إلى صيغة "ارتكاب الجريمة عمداً مع ظروف التشديد"، ما يرفع من معايير تطبيق عقوبة الإعدام.

٣٨- وأنشأت النيابة العامة الشعبية العليا مكتب النيابة العامة لمراجعة عقوبة الإعدام بغية ممارسة رقابة إجرائية صارمة على تطبيق القوانين المتعلقة بهذه العقوبة. وتَعقد المحكمة بكامل هيئتها جلسات للنظر في الطعون المقدمة ضد حكم الإعدام من الدرجة الثانية، ويولى اهتمام أكبر للاستماع إلى آراء محامي الدفاع عند مراجعة قضايا عقوبة الإعدام. وفي حال لم يستعن الشخص المتهم بمحام في قضية مراجعة الحكم بالإعدام أمام محكمة الشعب العليا، وجب إخطار مؤسسة تتيح المعونة القانونية لتعيين محامٍ للدفاع عن هذا الشخص.

٣٩- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أصدرت الصين قانون مكافحة الإرهاب سعياً منها إلى توطيد هيكل النظام القانوني لمكافحة الإرهاب. ووفقاً لهذا القانون، تناولت الحكومة الصينية حالات تنظيم أعمال الانتحار حرقاً والتحريض عليها، وقمعت أجهزة الأمن العام بشدة الأفراد والمنظمات الإرهابية مثل "حركة شرق تركستان الإسلامية"، وعملت في الوقت نفسه على ضمان حماية حقوق الإنسان للمشتبه بهم.

٤٠- وواصلت الصين تحسين إجراءات رفع وتعديل التدابير القسرية ضد المشتبه بهم والمتهمين جنائياً، وقلصت من حالات تطبيق تدابير الاحتجاز القسري. وفي الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦، أوصت هيئات النيابة العامة في جميع أنحاء البلد برفع التدابير القسرية المتخذة ضد ٥٥٢ ١٢ مشتبهاً بهم لم يعُد من الضروري استمرار احتجازهم أو بتعديلها. وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، قررت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني، بموجب القانون، إصدار عفو عام عن ٥٢٧ ٣١ شخصاً مداناً يقضون عقوباتهم. وتواصل الصين تحسين ظروف الاحتجاز والإشراف لضمان عدم انتهاك الأمن الشخصي للمحتجزين والسجناء. وأنشأت مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء البلد غرفاً للمشورة النفسية للمحتجزين؛ وشرع أكثر من ٥٠٠ ٢ مركز احتجاز في إجراء مقابلات بالفيديو عبر الإنترنت مع السجناء، وأُنشئت مراكز المعونة القانونية الإلكترونية في مرافق الاحتجاز لتقديم المساعدة القانونية للمحتجزين. ويتواصل على مستوى المجتمعات المحلية تعزيز إدارة المؤسسات الإصلاحية، وتنسيق الجهود الرامية إلى معالجة مشاكل التوظيف، والتعليم المدرسي، والحد الأدنى من الأمن الغذائي، والمساعدة المؤقتة، والتأمين الاجتماعي للسجناء.

٢- الحق في التصويت والمشاركة السياسية والحق في الرقابة (التوصيات ١٦٨ و١٧٠ و١٧١-١٧٣)

٤١- وضعت الصين أكبر نظام انتخابي ديمقراطي على مستوى القواعد الشعبية، فضلاً عن نظام الحكم الذاتي الجماعي على مستوى القواعد الشعبية، وذلك في شكل لجان المقيمين في المناطق الريفية ولجان المقيمين في المناطق الحضرية في المقام الأول. ونظمت اللجان القروية في المناطق الريفية انتخابات مباشرة على نطاق واسع، وتجاوز معدل المشاركة فيها ٩٠ في المائة؛ ووضعت ٩٨ في المائة من هذه القرى قواعد ولوائح ونظماً أساسية قروية لحوكمتها الذاتية؛ وفي المناطق الحضرية، أُنشئت ٠٠٠ ١٠٦ لجنة للمقيمين في المجتمعات المحلية في أرجاء البلد. ويجري باستمرار توسيع قنوات المشاركة المنتظمة للجماهير في مجال حماية حقوق الإنسان والحوكمة على مستوى القواعد الشعبية.

٤٢- ويجري باستمرار تحسين القوانين والسياسات المتعلقة بمشاركة المرأة في صنع القرار وفي الإدارة في الصين؛ وما فتئ تأثير المرأة في بناء سياسة الحوكمة الديمقراطية يتزايد على الصعيد الوطني. فقد بلغت نسبة النساء ٢٤,٢ في المائة من جميع المندوبين في المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني الذي عُقد في عام ٢٠١٧، وذلك بزيادة نسبتها ١,٢ في المائة مقارنة بالمؤتمر السابق. وبلغت نسبتهن ٢٤,٩ في المائة من نواب المؤتمر الشعبي الوطني الثالث عشر، أي بزيادة نسبتها ١,٥ في المائة مقارنة بعدد أعضاء الهيئة في دورتها السابقة، وبلغت نسبتهن ٢٠,٣٩ من أعضاء اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني في دورته الثالثة عشرة، أي بزيادة نسبتها ٢,٥٥ في المائة مقارنة بالدورة السابقة لهذه الهيئة.

٤٣- ويجري توسيع نطاق ضمانات إضافية لتشمل حقوق المواطنين في الرقابة الديمقراطية. ففي عام ٢٠١٥، أدخل المؤتمر الشعبي الوطني تعديلاً على القانون التشريعي لينص صراحة على وضع نظام للتغذية المرتدة والانفتاح الاجتماعي لكي يستخدمه مقدمو طلبات المراجعة ومن أجل تعزيز حق المواطنين في الرقابة. وفي عام ٢٠١٤، عُدل قانون الميزانية، وصدرت الآراء المتعلقة بإنشاء آلية للاستماع إلى آراء واقتراحات ممثلي المؤتمر الشعبي الوطني وكافة قطاعات المجتمع قبل استعراض الميزانية بهدف تعزيز شفافية الميزانية والرقابة الديمقراطية. ويستعرض المؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني بشكل فعال آليات الإشراف الديمقراطي ويعمل على النهوض بها، ويقدم الانتقادات والاقتراحات المتعلقة بالمشاكل التي تنشأ عن تنفيذ قرارات السياسات. وأصدرت النيابة العامة الشعبية العليا ووزارة العدل خطة تعميق إصلاح نظام الإشراف الشعبي بهدف زيادة تعزيز الرقابة العامة. واستعان المكتب الحكومي لأمين المظالم بشبكة الإنترنت لإنشاء نظام وطني للمعلومات المتعلقة بالملتمسات، وهو أيضاً بصدد وضع نظام لتقييم مدى رضا الجمهور عن طريقة معالجة هذه الملتمسات والزيارات ولتقييم وتعقب كيفية معالجة المسائل التي أثيرت في هذه الملتمسات والزيارات.

٣- حظر التعذيب (التوصيتان ٤٩ و٥١)

٤٤- ينص قانون الإجراءات الجنائية صراحة على استبعاد الأدلة التي تُجمع بطريقة غير قانونية، متيحاً بذلك ضمانات مؤسسية فعالة يمكن بموجبها تعزيز حماية حقوق الإنسان، وكفالة نزاهة القضاء. وترد لوائح مفصلة بشأن حظر التعذيب واستبعاد الأدلة غير القانونية في الآراء المتعددة لتحسين نظام المساءلة القضائية للنيابات العامة الشعبية، الصادرة في عام ٢٠١٥، إلى جانب اللوائح المتعلقة بالعديد من المسائل المرتبطة بالاستبعاد التام للأدلة غير القانونية في معالجة القضايا الجنائية، والآراء المتعلقة بالنهوض بإصلاح نظام الإجراءات الجنائية الذي محوره المحاكمة، وكلاهما نُفذ في عام ٢٠١٦.

٤٥- واستكملت أجهزة الأمن العام في جميع أنحاء البلد عموماً عملية التجديد الموحد لمرافق معالجة قضايا إنفاذ القانون. وفصلت مناطق معالجة القضايا فعليا عن المناطق الوظيفية الأخرى في المبنى، ما يكفل للمشتبه بارتكابهم جرائم الموجودين في منطقة معالجة القضايا الحصول على الغذاء والراحة اللازمين. وعند وصول المشتبه بهم جنائياً إلى جهاز الأمن العام، يُنقلون جميعاً مباشرة إلى منطقة معالجة القضايا، وهذا أمر لازم للحفاظ على المراقبة بالفيديو والتسجيل الصوتي دون استثناء. وزادت وزارة الأمن العام استثماراتها في تكنولوجيا التحقيقات الجنائية، وتعمل حالياً على الحد من البداية من استخدام التعذيب لانتزاع الاعترافات. وعلاوة على

ذلك، تعمل هيئات النيابة العامة على تعزيز مراقبتها واستعراضها الانتهاكات القانونية والتنظيمية التي تطرأ في أثناء إجراء التحقيقات؛ ويجري الحد بالفعل من سوء استخدام التدابير القسرية، وجمع الأدلة غير القانونية، وانتزاع الاعترافات تحت التعذيب. ويعزز نظام السجون الصيني بشكل كبير عمليات تثقيف شرطة السجون الشعبية بالأمور المتعلقة بحظر التعذيب في إنفاذ القانون، وتعمل على تنفيذ عملية عميقة من الاستعراض والإشراف في مجال إنفاذ القانون.

٤- الحق في محاكمة عادلة (التوصيات ٥٥ و١٢٩-١٣٤ و١٥٨)

٤٦- ما فتئت الصين تدخل إصلاحات عميقة على نظامها القضائي، وتروج لنظام الإجراءات الجنائية التي محورها المحاكمة، وتحسِّن نظام الدفاع/المناصرة، وتنهض بسبل الانتصاف القضائية والمساعدة القانونية على المستوى الوطني، مع تعزيز الممارسة المستقلة والنزيهة للسلطة القضائية وفقاً للقانون؛ وما فتئت الصين أيضاً توسع قنوات مشاركة مواطنيها في إقامة العدل، وتنهض بالتدابير التي توسع نطاق توفير المرافق القضائية لمواطنيها، مثل المراكز العامة لخدمات التقاضي وخدمات قانونية أخرى. وفي ٢٠١٥ اكتملت عملية تطبيق نظام تسجيل المنازعات القضائية ما يكفل بالفعل حماية حق المتقاضين في اللجوء إلى الإجراءات القانونية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، سنت الصين قانون قضاة الشعب الذي يحمي مشاركة المواطنين في الأنشطة القضائية وفقاً للقانون ويعزز نزاهة القضاء.

٤٧- وتعمل الصين بقوة على تعزيز الانفتاح القضائي. وتعمل المحاكم الشعبية على بناء الانفتاح استناداً إلى الأسس الأربعة وهي عمليات وإجراءات المحاكمة، وأنشطة المحكمة، وتوثيق الأحكام، والمعلومات المتعلقة بإجراءات المحكمة. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٨، أتيحت ٤٧,٠٥ مليون وثيقة قضائية للجمهور اطلع عليها ١٦,٤ مليار زيارة/مشاهدة في شبكة الإنترنت تعرض طائفة من القضايا تتعلق بأكثر من ٢١٠ بلدان وأقاليم. وأنشأت هيئات النيابة العامة نظاماً عاماً للكشف عن المعلومات المتعلقة بالقضايا يشمل تشغيله أربع منصات رئيسية: طلبات الحصول على معلومات عن الإجراءات، والكشف عن الوثائق القانونية، ونشر المعلومات المتعلقة بالقضايا الرئيسية، والطلبات المقدمة لتعيين هيئة الدفاع والتابعين لها.

٤٨- وأصدرت المحكمة الشعبية العليا، والنيابة العامة الشعبية العليا، ووزارة العدل، ووزارة الأمن العام مجموعة من الوثائق مثل المذكرة المتعلقة بزيادة تعزيز وتحسين منطوق قضايا إنفاذ القانون حرصاً على الحد من حالات الميل في الحكم. وخلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، عملت المحاكم بجميع مستوياتها على تصحيح ٣٩ قضية خطيرة شملت ٧٨ شخصاً اتُّهموا ظلماً أو زوراً أو خطأ، وأعلنت براءة ما لا يقل عن ٤ ٨٧٤ متهماً وفقاً للقانون.

٤٩- وفي عام ٢٠١٣، صدرت الأحكام المتعلقة بالمعونة القانونية في الإجراءات الجنائية التي تعين بموجبها مؤسسات المساعدة القانونية محامين للدفاع عن المشتبه بهم جنائياً والمتهمين الذين لم يوكلوا محامياً في قضايا محددة بسبب صعوبات مالية، ما يضمن حقوق المشتبه بهم والمتهمين جنائياً في الحصول على المساعدة القانونية. وفي الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧، قدمت مؤسسات المعونة القانونية بجميع مستوياتها معونتها لأكثر من ١ ٢٦٩ مليون مشتبه به ومتهم جنائياً.

٥٠- وبين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، أصدرت الصين على التوالي الأحكام المتعلقة بالحماية القانونية لحقوق المحامين في ممارسة المحاماة، والمذكرة المتعلقة بإنشاء وتحسين آلية تسريع التفاعل والاستجابة لحماية حقوق المحامين في ممارسة المحاماة، وأطلقت برنامجاً تجريبياً لضمان إتاحة محام للدفاع عن المتهمين في جميع القضايا الجنائية، وحسَّنت آليات الإغاثة والمساءلة بهدف حماية حقوق المحامين في ممارسة المحاماة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، كان هناك ٠٠٠ ٣٦٥ محامٍ و٠٠٠ ٢٨ مكتب محاماة في جميع أنحاء البلد، ما يمثل زيادة بنسبة ٤٤,٦١ في المائة و٤٠ في المائة على التوالي مقارنة بعام ٢٠١٣.

٥١- وبين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧، أصدرت الحكومة الصينية تباعاً وثائق مثل الآراء المتعلقة بإنشاء آلية لربط اللوائح وتطبيق تقييم الطب الشرعي، والرأي التنفيذي المتعلق بتحسين النظام الموحد للوائح تقييم الطب الشرعي بغية توفير الضمانات المرتبطة بوضع نظام لمثول خبراء الطب الشرعي أمام المحكمة، وحماية حق الأطراف في الحصول على محاكمة عادلة.

٥- حرية المعتقد الديني (التوصيات ٥٥ و١٣٦ و١٣٨-١٤١ و١٤٣-١٤٥ و١٤٧ و٢٣١)

٥٢- تعمل الصين على الإسراع بتطوير قوانينها وأنظمتها لحماية حرية المعتقد الديني. وينص قانون الانتخابات وقانون التعليم على أن الحقوق السياسية للمواطنين وحقهم في الحصول على التعليم لا تختلف باختلاف معتقداتهم الدينية. وينص القانون الجنائي على معاقبة موظفي أجهزة الدولة وفقاً للقانون على سلب المواطنين حرية المعتقد الديني ظلماً، أو التدخل في عادات وممارسات الأقليات العرقية. وتشدد الأحكام المتعلقة بتنظيم الأنشطة الدينية للأجانب داخل أقاليم جمهورية الصين الشعبية على أن القانون الصيني يحمي هذه الأنشطة. وعززت اللوائح المتعلقة بالشؤون الدينية، التي نُقحت وأعيد إصدارها في عام ٢٠١٧، حماية حرية المواطنين في المعتقد الديني والحقوق والمصالح المشروعة للطوائف الدينية.

٥٣- والديانات الرئيسية في الصين هي البوذية والطاوية، والإسلام والكاثوليكية والبروتستانتية، مع ما يناهز ٢٠٠ مليون مواطن ملتزمين دينياً وأكثر من ٠٠٠ ٣٨٠ من الموظفين الدينيين. ووفقاً للقانون، تسجّل الدولة مواقع معتنقي هذه الديانات لتمكينهم من المشاركة في الأنشطة الدينية الجماعية؛ فقد جرى تسجيل ٠٠٠ ١٤٤ موقع حسب أصول القانون. وتنظم الجمعية الإسلامية الصينية موسم الحج سنوياً إلى مكة المكرمة حيث يشارك أكثر من ٠٠٠ ١٠ شخص كل سنة منذ عام ٢٠٠٧.

٦- حرية التعبير وحرية وسائط الإعلام (التوصيات ١٥٤ و١٥٥ و١٥٧ و١٦٢-١٧٠ و١٧٣)

٥٤- تحمي الحكومة الصينية حرية المواطنين في التعبير، وحرية الصحافة وفقاً للقانون. وللصين أكبر عدد من مستخدمي الإنترنت في العالم، إذ يتجاوز معدل انتشار الإنترنت المتوسط العالمي. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بلغ عدد المواطنين الرقميين في الصين ٧٧٢ مليون مواطن، وبلغ معدل انتشار الإنترنت ٥٥,٨ في المائة. ويعرب المواطنون الرقميون عن وجهات نظرهم عبر منصات الإنترنت مثل مواقع التعليقات الإخبارية، والمنتديات، والمدونات، والمدونات والرسائل المتناهية الصغر، يوجهون من خلالها انتقاداتهم ومقترحاتهم بشأن عمل الحكومة على جميع المستويات، ويراقبون بذلك سلوك الموظفين العموميين.

٥٥- وما فتئت الصحافة وخدمات النشر في الصين تتطور بشكل مطرد حيث يصدر أكثر من ٩٠٠ ١ صحيفة و٨٠٠ ٩ دورية. وتوجد أكثر من ٥٠٠ ٢ محطة إذاعية وتلفزيونية، وأكثر من ٢٠٠ مليون مشترك في خدمات التلفزيون السلكي؛ ويَستقبل ٩٨,٧١ في المائة و٩٩,٠٧ في المائة من مجموع السكان البث الإذاعي والتلفزيوني على التوالي. وقد عملت الصين بجد وأمانة على تنفيذ التدابير المتعلقة بتنظيم اعتماد الصحفيين، والتدابير المتعلقة بتنظيم مكاتب مراسلي الصحف والدوريات لحماية الحقوق المشروعة للصحفيين ووسائط الإعلام وفروعها بهدف تغطية الأخبار وتيسير الرقابة الاجتماعية من خلال توجيه الرأي العام.

٥٦- وتعمل الدولة بطريقة شاملة على تعزيز الانفتاح في الشؤون الحكومية. وعمل مجلس الدولة على تنفيذ اللوائح المتعلقة بالكشف عن المعلومات الحكومية، مع التركيز على تعزيز الكشف عن المعلومات في مجالات المراجعة والموافقة الإداريتين، والميزانيات المالية ومراجعة الحسابات، ويسر السكن، وسلامة الغذاء والدواء، ونزع ملكية الأراضي والهدم وإعادة التوطين. واعتباراً من أيار/مايو ٢٠١٨، رُفعت جميع القيود التي كانت مفروضة على المعلومات المدرجة في ٠٠٠ ٣٠ موقع إلكتروني حكومي على كافة المستويات في جميع أنحاء البلد. ووُضعت على نطاق واسع نظم لاستقطاب الرأي العام في العديد من المناطق، إلى جانب هيئات متخصصة أنشئت لغرض فتح قناة خضراء للمواطنين للمشاركة في إدارة الدولة والشؤون الاجتماعية.

جيم- حقوق الفئات الخاصة

١- حقوق المرأة (التوصيات ٧٤ و٧٥ و٨٤ و٨٨ و٩١-٩٣ و٩٥ و٩٩)

٥٧- أنشأت الصين نظاماً تشريعياً لحماية حقوق ومصالح المرأة يستند إلى الدستور ويتجسد أساساً في قانون حماية حقوق ومصالح المرأة، ويتضمن أكثر من ١٠٠ قانون ولائحة أخرى منها على سبيل المثال لا الحصر قانون تعزيز العمالة والأحكام الخاصة لحماية النساء العاملات. وقد دخل قانون مكافحة العنف العائلي حيز النفاذ رسمياً في عام ٢٠١٦، وأتاح بذلك سلاحاً قانونياً جديداً لحماية الحقوق الشخصية للمرأة.

٥٨- وأدرجت الحكومة الصينية النهوض بالمرأة في تخطيطها العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. وأصدر مجلس الدولة تباعاً خططاً لثلاث دورات للنهوض بالمرأة الصينية تحدد بوضوح أهدافها العامة، ومجالاتها الرئيسية، والتدابير الاستراتيجية للنهوض بالمرأة في كل مرحلة. وتحدد خطة النهوض بالمرأة في الصين (٢٠١١-٢٠٢٠)، التي يجري تنفيذها حالياً سبعة مجالات ذات أولوية، وتقترح ٥٧ هدفاً رئيسياً و٨٨ تدبيراً استراتيجياً.

٥٩- وتعمل الصين بأمانة على ضمان النهوض بشتى أنواع حقوق المرأة في مجال التنمية. وما فتئ هيكل عمالة المرأة يتحسن إذ تبلغ نسبة النساء ٤٣,١ في المائة من مجموع السكان العاملين في جميع أنحاء البلد. وتبلغ نسبة النساء رائدات الأعمال حوالي ربع إجمالي عدد رواد الأعمال، منهن ٥٥ في المائة ينشطن في مجال الإنترنت. ويجري تعزيز حماية حقوق ومصالح العاملات في اتفاقات جماعية بعينها. وما فتئت الفجوة بين الجنسين في التعليم تختفي تدريجياً؛ وزادت بشكل كبير نسبة النساء من ذوي التعليم العالي، ويجري في الوقت الراهن التصدي كلياً لمسألة النسبة العالية جداً وغير المتوازنة من الولادات بين الجنسين. وجرت في عام ٢٠١٦ مراجعة اللوائح المتعلقة بحظر تحديد جنس الجنين دون مبرر طبي والإنهاء غير الطبيعي للحمل انتقاء لجنس الجنين، ما عزز تنظيم الكشف الروتيني لتحديد جنس الجنين وإنهاء الحمل الانتقائي لأسباب غير طبية.

٢- حقوق الطفل (التوصيات ٧٤ و٧٥ و٧٧-٨١ و٨٣ و٨٤ و٨٦ و٨٧ و٩٦-٩٨ و١٠١ و١٠٤ و١٨٣)

٦٠- تولي الصين أهمية كبرى لحماية حقوق ومصالح الطفل. وتنص المبادئ العامة لقانونها المدني على حماية حقوق ومصالح الطفل، وتوضح أكثر نظام إلغاء أهلية الأوصياء كما تنص على ذلك الآراء المتعلقة بالمعالجة القانونية للعديد من قضايا انتهاك الأوصياء حقوق ومصالح القاصرين. وأُضيف فصل عن إجراءات التقاضي في القضايا الجنائية للأحداث إلى قانون الإجراءات الجنائية الصيني، ويشدد التعديل (التاسع) للقانون الجنائي على عقوبة سوء معاملة الأطفال أو خطفهم أو الاعتداء عليهم جنسياً. وتحمي التعديلات التي أُدخلت على قانون حماية القاصرين، وقانون منع جنوح الأحداث، بالفعل الصحة البدنية والعقلية للقاصرين. ويجري أيضاً تنفيذ خطة العمل الصينية لمكافحة الاتجار بالبشر (٢٠١٣-٢٠٢٠).

٦١- وأدرجت الصين النهوض بالطفل في ضمن تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية الشاملة، ووضعت ونفذت خطة النهوض بالطفل في الصين (٢٠١١-٢٠٢٠)، والبرنامج الوطني للنهوض بالطفل في المناطق الفقيرة (٢٠١٤-٢٠٢٠)، وترسيخ نظام حماية حقوق ومصالح الطفل وتزويده بالرعاية والخدمات.

٦٢- وما فتئت الصين تعمل على تحسين نظام الضمانات للأطفال الضعفاء. ففي عام ٢٠١٦، أصدر مجلس الدولة الرأي المتعلق بتعزيز حماية الأطفال في أوضاع صعبة الذي يعزز الحماية للأطفال الذين يعانون من أمراض أو إعاقات شديدة ويعيشون في أسر ذات دخل منخفض، وأطفال الشوارع، والأيتام، والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأطفال دون وصاية فعلية. وخلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٧، خصصت الحكومة المركزية ١٥,٠٦ مليار يوان اعتمادات عن بدل المعيشة الأساسية للأيتام. وبحلول عام ٢٠١٧، كانت هناك ١ ٤٤٢ مؤسسة لرعاية الأطفال، و٢٤٥ مركزاً لحماية القاصرين في جميع أنحاء البلد. ومنذ عام ٢٠١٦، أطلقت وزارة الشؤون المدنية ودوائر أخرى حملة "الوصاية تجمعنا والتعاون يُنمينا" لتعزيز العون والمساعدة المقدمين إلى الأطفال دون إشراف كاف، والأطفال المتسربين، والأطفال الريفيين المتخلفين عن الركب، والأطفال في أوضاع صعبة، وغير ذلك من الفئات المستهدفة الرئيسية.

٣- حقوق كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة (التوصيات ٧٤-٧٦ و٨٤ و١٠٠ و١٠٢ و١٠٣ و١٠٥ و١٠٦ و١٨٢ و١٨٣)

٦٣- في الصين، بلغ عدد الأشخاص الذين تجاوزوا الستين من العمر ٢٤٠ مليون شخص بحلول عام ٢٠١٧، أو ما يعادل ١٧,٣ في المائة من مجموع عدد السكان. وقد وضعت الصين نهجاً لمعالجة مسألة شيخوخة سكانها على المستوى الاستراتيجي نفسه لما تبذل من جهود من أجل ضمان تنميتها الوطنية الشاملة، ورفاهية الملايين من سكانها.

٦٤- ومنذ عام ٢٠١٢، عدلت الصين قانون حماية حقوق ومصالح كبار السن، وأصدرت أكثر من ٧٠ وثيقة سياساتية مثل "بعض الآراء المتعلقة بتسريع النهوض بخدمات كبار السن" و"الخطة الوطنية للنهوض بمؤسسات رعاية كبار السن وإنشاء نظام لرعايتهم في سياق الخطة الخمسية الثالثة عشرة"، واتخذت الخطوات الأولى نحو وضع سياسة منتظمة للمعاشات التقاعدية.

٦٥- وأنشأت الصين نظاماً محلياً للمعاشات التقاعدية أساسه المجتمعات المحلية ويسنده دعم مؤسسي إضافي، ويجمع بين الرعاية الطبية والحفاظ على الصحة. وحتى عام ٢٠١٧، كانت ثمة ٠٠٠ ١٥٥ مؤسسة ومرفق من جميع الأنواع في جميع أنحاء البلد، وما يناهز ٤٤٨ ٧ ملايين سرير. وتغطي خدمات رعاية كبار السن في المجتمعات المحلية كافة الجماعات الحضرية وأكثر من نصف الجماعات الريفية.

٦٦- وعززت الصين مساعدتها الاجتماعية وضمنت رفاهية كبار السن فيها، وأُدرج ٨١٧ ١٧ مليون من كبار السن المحتاجين ضمن نطاق الحد الأدنى لبدل المعيشة، و١٠٢ ٤ ملايين من كبار السن المحتاجين بصفة خاصة في نطاق المساعدات الحكومية.

٦٧- ويوجد في الصين حوالي ٨٥ مليون شخص من ذوي الإعاقة، ووضعت الصين نظاماً كاملاً نسبياً من القوانين واللوائح الخاصة بهم. وفي عام ٢٠١٧، أصدرت الصين ونفذت اللوائح المتعلقة بالحد من الإعاقة وإعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، ونقحت وأقرت اللوائح المتعلقة بتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة. ووافق مجلس الدولة أيضاً على الاحتفال بيوم الوقاية من الإعاقة.

٦٨- وأدرجت الدولة شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة في ضمن خطتها الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. وتوضح الخطة الخمسية الثالثة عشرة وتحسن نظام الحماية والرفاهية الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتكفل سياسات دعم العمالة وريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفذ مشاريع رئيسية لإعادة التأهيل. وأصدر مجلس الدولة موجز خطة تسريع عملية تحقيق الرخاء نسبياً للأشخاص ذوي الإعاقة بموجب الخطة الخمسية الثالثة عشرة، ماضياً في توضيح الأهداف الرئيسية ومهام بعينها تتعلق بأمور الأشخاص ذوي الإعاقة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، استفاد ١٠,٦٢ ملايين شخص من ذوي الإعاقة، و١١,٦٥ مليون شخص من ذوي الإعاقة الشديدة من تعميم نظام بدل المعيشة للأشخاص ذوي الإعاقة، ونظام بدل التمريض للأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة.

٦٩- وأنشأت الحكومة الصينية في عام ٢٠١٣ نظاماً لجمع المعلومات المتعلقة بتوظيف وتدريب ما يناهز ١٨ مليون شخص من ذوي الإعاقة، وأضافت ٠٠٠ ٣٣٣ موظف من ذوي الإعاقة سنوياً، وأنشأت أكثر من ٠٠٠ ٦ مؤسسة للتدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة على صعيد البلد. وبنهاية عام ٢٠١٦، بلغت نسبة تغطية التأمين على المعاشات التقاعدية للأشخاص ذوي الإعاقة ٧٩ في المائة، وبلغت نسبة مساهمة الحكومة في هذه التغطية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة ٩٢,٥ في المائة. وخلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، تخلص ٥,٣٨ ملايين شخص من ذوي الإعاقة من براثن الفقر، وحصل حوالي ٢٠ مليون شخص منهم على الخدمات الأساسية لإعادة التأهيل. وبنهاية عام ٢٠١٧، أنشأت ٠٠٠ ١ مكتبة عامة تقريباً غرفاً لقراءة الكتب بطريقة برايل وأتاحت مجموعة أخرى من الكتب المسموعة؛ وأنشئ ما مجموعه ٠٥٣ ٩ موقعاً نموذجياً للياقة البدنية للأشخاص ذوي الإعاقة؛ واستفادت أسر ٠٠٠ ٢٢٢ شخص من ذوي الإعاقة الشديدة من خدمات مشاريع إعادة التأهيل والرعاية الأسرية.

٤- حقوق الأقليات العرقية (التوصيات ٢١٩-٢٢٤ و٢٢٦-٢٢٩ و٢٣١ و٢٣٤)

٧٠- الصين بلد موحد متعدد الأعراق. وباستثناء أقلية هان العرقية، يبلغ مجموع سكانها من الأقليات العرقية ٣٧٩ ١١ مليون نسمة، وهو ما يمثل ٨,٤٩ في المائة من إجمالي سكان البلد. وما فتئت حكومة الصين تولي أهمية كبرى للنهوض بحقوق الإنسان للأقليات العرقية.

٧١- والحقوق السياسية للأقليات العرقية محمية مرعية. وهناك نواب في المؤتمر الشعبي الوطني وأعضاء في المؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي منتمون إلى ٥٥ فئة من الأقليات العرقية. وحتى عندما يكون عدد هذه الأقليات أقل من النصاب المطلوب لقبول ممثل واحد عنها، فإن الفئات العرقية القليل عددها للغاية ينوب عنها ممثل واحد على الأقل. وجميع الرؤساء، وقادة المقاطعات، ورؤساء المحافظات أو قادة المناطق الإدارية في حكومات ١٥٥ منطقة متمتعة بالحكم الذاتي، أعضاءٌ في فئات عرقية تمارس حكماً ذاتياً إقليمياً. ويتجاوز العدد الإجمالي لموظفي الحكومة من الأقليات العرقية في الصين حالياً ثلاثة ملايين موظف، وقد زاد هذا العدد أكثر من ثلاثة أضعاف منذ عام ١٩٧٨.

٧٢- وما فتئ دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتزايد في مناطق الأقليات العرقية. ففي الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧، خصصت الحكومة المركزية مبلغ ٧,١ ملايير يوان من ميزانيتها، واعتمدت سلطاتها المالية ٢١,٧ مليار يوان لصناديق تخفيف حدة الفقر وتنمية مناطق الأقليات العرقية. وبحلول عام ٢٠١٧، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للأقاليم والمقاطعات الثماني التي تتوزع فيها أقليات عرقية بكثافة ما قدره ٨,٤٨٩٩ تريليونات يوان، أي بزيادة قدرها ٧,٦ في المائة تجاوزت إجمالي الزيادة الوطنية التي بلغت نسبتها ٧ في المائة. وانخفض عدد الفقراء في هذه المناطق من ٥٠,٤ مليون في عام ٢٠١٠ إلى ١٠,٣٢ ملايين، وانخفضت نسبة الفقر من ٣٤,١ في المائة إلى ٦,٨ في المائة.

٧٣- الحقوق والمصالح اللغوية والتعليمية للأقليات العرقية محمية. فعلى المستوى الوطني، ينص حوالي ٤٠ قانوناً ولائحة، بما في ذلك الدستور، على استخدام وتطوير اللغات المنطوقة والمكتوبة التي تستخدمها الأقليات العرقية. ويوجد نظام تعليمي ثنائي اللغة يستخدم ٢٩ نظام كتابة للغات ٢١ فئة عرقية في أكثر من ١٠ ٠٠٠ مدرسة في جميع أنحاء البلد يبلغ عدد المسجلين فيه ٤ ملايين تلميذ وتلميذة.

٧٤- وحافظ الناتج المحلي الإجمالي لإقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي على نمو تجاوز نسبة ١٠ في المائة لمدة ٢٤ سنة متتالية. وفي عام ٢٠١٧، بلغ هذا الناتج ١٣١,٠٦ مليار يوان، وارتفع نصيب الفرد من الدخل المتاح لسكان المناطق الحضرية إلى ٦٧١ ٣٠ يوان، وارتفع إلى ٣٣٠ ١٠ يوان لسكان المناطق الريفية، وهو ما يمثل زيادة سنوية تبلغ ١٠,٠ و١٠,٣ و١٣,٦ في المائة على التوالي. وعُممت على نطاق واسع سياسة الإقليم المتعلقة بمجانية التعليم لمدة ١٥ سنة من مرحلة ما قبل المدرسة إلى المستوى الثانوي، مع تغطية كاملة لمصاريف السكن والأكل ورسوم الدراسة وهذا أعلى نظام تعليمي نموذجي مجاني في الصين.

٧٥- وما فتئ إقليم شينجيانغ ينفذ مبادرات "عام تحسين سبل عيش الشعب" منذ عام ٢٠١٣، ما يمثل أكثر من ٧٠ في المائة من نفقات ميزانيته العامة السنوية. وفي عام ٢٠١٧، ارتفع نصيب الفرد من الدخل المتاح للسكان الحضريين والريفيين في إقليم

شينجيانغ بنسبة ٨,١ في المائة و٨,٥ في المائة على التوالي، وبلغ نصيب الفرد من السكن في المناطق الحضرية والريفية ٨٥ متراً مربعاً و١٠٥ أمتار مربعة على التوالي. وجرى تنفيذ البرنامج التعليمي المجاني لمدة ١٥ سنة في جنوب إقليم شينجيانغ، إضافة إلى تعليم ثنائي اللغة في مرحلة ما قبل المدرسة لمدة ثلاث سنوات في المناطق الريفية.

دال- المشاركة في الأنشطة الدولية في مجال حقوق الإنسان

١- التعاون مع آليات وهيئات حقوق الإنسان الرئيسية للأمم المتحدة (التوصيات ٣٤ و٦٠ و٦٢-٦٥ و٦٨ و٦٩ و٧١ و٧٣)

٧٦- دأبت الصين منذ عام ٢٠١٣ على المشاركة في إدارة حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، وقدمت مجموعة من المبادرات في منتديات مثل مجلس حقوق الإنسان لتشجيع بناء نظام دولي لحقوق الإنسان يكون عادلاً ومعقولاً وفعالاً. وتنتهج الصين نهجاً بناء في تواصلها مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتشجعهما على أداء واجباتهما بموضوعية ونزاهة، وتولي أهمية لشواغل البلدان النامية. وتبرعت الصين بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي للمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، واستضافت الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون وفي الممارسة، والخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية، والمقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، وأعضاء لجنة مناهضة التعذيب، ورئيس لجنة القضاء على التمييز العنصري في إطار زياراتهم إلى الصين. وتتعامل الصين مع الآلية الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بجدية، وتقدم إليها ردوداً في الوقت المناسب وعلى أساس تحقيقات دقيقة. وتشارك في أعمال آليات حقوق الإنسان ذات الصلة بأمانة، وتعمل عضواً في اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان والفريق العامل المعني بالحالات. وتشجع المنظمات غير الحكومية على المشاركة جدياً في آليات حقوق الإنسان مثل مجلس حقوق الإنسان. وما فتئت الصين أيضاً تدعم عمل هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وقدمت ردوداً على الأسئلة المتعلقة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨ على التوالي. وهي تولي أهمية للاستنتاجات والتوصيات المقدمة من هيئات المعاهدات وتعمل على متابعتها بطريقة هادفة.

٢- تبادل الآراء والتعاون الثنائيان ومتعددا الأطراف في مجال حقوق الإنسان (التوصيات ٦٧ و٢٤٢ و٢٥١)

٧٧- تعمل الصين بنشاط على تعزيز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا تألو جهداً في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، وشجعت بنشاط إنجاز وإنفاذ اتفاق باريس. وفي إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تواصل الصين توسيع نطاق المعونة التي تقدمها إلى البلدان النامية الأخرى. وأطلقت الصين مبادرة "الحزام والطريق"، وأنشأت صندوق الاستثمار في طريق الحرير، وشرعت في إنشاء المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وشرعت أيضاً، بالاشتراك مع بلدان مجموعة بريكس (البرازيل والاتحاد الروسي والهند وجنوب أفريقيا)، في إنشاء مصرف التنمية الجديد. وتدعم الصين وتساعد الجهود التي تبذلها البلدان المتلقية للمعونة من أجل تحسين قدراتها الإنمائية الذاتية وتقليص الفقر وتحسين سبل عيش سكانها وحماية البيئة، مما يهيئ لجميع الشعوب أوضاعاً أفضل لإعمال الحق في التنمية. وقدمت

الصين ما يزيد مجموعه على ٤٠٠ مليار يوان لصناديق المعونة الخارجية، وساعدت البلدان المتلقية للمعونة على تنفيذ أكثر من ٠٠٠ ٥ مشروع ممول من المعونة الخارجية، وأوفدت أكثر من ٠٠٠ ٦٠٠ عامل في مجال تقديم المعونة لمساعدة أكثر من ١٢٠ بلداً نامياً على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتطبق الصين نظام الإعفاء من الرسوم الجمركية على ٩٧ في المائة من المنتجات التي يصدرها إليها ٣٧ بلداً من أقل البلدان نمواً، مما قلل من الضرائب المستحقة بمبلغ ١,٣ مليار يوان في عام ٢٠١٧.

٧٨- ومنذ عام ٢٠١٣، عززت الصين التفاهم وتبادلت الخبرات بإجرائها أكثر من ٥٠ حواراً بشأن حقوق الإنسان مع أكثر من ٢٠ بلداً وتبادلها الخبراء القانونيين مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتعاونها التقني مع أستراليا في مجال حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٦، عقدت الصين حلقة دراسية دولية في بيجين للاحتفال بمرور ٣٠ عاماً على اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية؛ وعقدت في عام ٢٠١٧ أول منتدى بشأن حقوق الإنسان لبلدان الجنوب مما عزز الحوار الدولي وتبادل المعلومات في مجال حقوق الإنسان. وبذلت منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان، مثل الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان، جهوداً نشطة في تبادل المعلومات والتعاون في مجال حقوق الإنسان، واستضافت بنجاح ثلاثة اجتماعات سنوية في إطار "منتدى بيجين بشأن حقوق الإنسان" وثلاث حلقات دراسية صينية أوروبية بشأن حقوق الإنسان، وشاركت بفعالية في مؤتمرات وأنشطة دولية تتعلق بحقوق الإنسان.

٧٩- وفي إطار التزامنا بنهج يركز على الإنسان، فإننا نسرع الخطى في وضع التشريع المتعلق بالحماية القنصلية، ونبذل كل جهد لإنشاء آلية لحماية أمن وسلامة المواطنين الصينيين في الخارج، مما يحسِّن من مستوى الحماية والخدمات القنصلية، ونهدف، مثلاً، عن طريق المشاورات القنصلية الثنائية والحوار المتعلق بحقوق الإنسان، إلى تحفيز البلدان المعنية على اتخاذ إجراءات فعالة لضمان أمن المواطنين الصينيين والمؤسسات الصينية وحقوقهم ومصالحهم المشروعة.

رابعاً- التحديات والأهداف المستقبلية

ألف- الصعوبات والتحديات

٨٠- لا يخلو أي وضع لحقوق الإنسان في أي بلد من مثالب. ولا تزال الصين تواجه العديد من الصعوبات والتحديات التي تعترض تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وتتمثل الصعوبات والتحديات الرئيسية فيما يلي:

٨١- لا تزال الصين أكبر بلد نام في العالم، ولا تزال تعاني من بعض المشاكل العالقة، منها التنمية غير المتوازنة وغير المكتملة. فنموذج التنمية الاقتصادية في الصين يرتكز على النمو الواسع النطاق، والقوة الدافعة لنمو الاقتصاد المحلي غير كافية، وقدرة البلد على الابتكار غير قوية بالقدر الكافي، ونوعية وكفاءة التنمية في الصين ليستا عاليتين بالقدر الكافي، ومستوى الاقتصاد الحقيقي للصين بحاجة إلى التحسين. وتواجه بعض المؤسسات، لا سيما الصغيرة والمتوسطة الحجم، صعوبات تشغيلية، ويتسم نمو الاستثمار الخاص بالضعف، ويوجد ضغط اقتصادي سلبي في بعض المناطق، ولا يمكن إغفال المخاطر المستترة في المجال المالي ومجالات أخرى.

٨٢- ويعتري سبل عيش السكان العديد من أوجه القصور. فعملية تخفيف وطأة الفقر شاقة، ولا تزال الهياكل الأساسية الريفية والزراعية ضعيفة، ولا تزال الفجوات واسعة بين الريف والحضر من حيث مستوى التنمية وتوزع الدخل. ويوجد العديد من بواعث عدم الرضا لدى عامة السكان فيما يتعلق بمسائل نوعية الهواء، ونظافة البيئة، وسلامة الأغذية والأدوية، والإسكان، والتعليم، والرعاية الطبية، والعمل، والمعاشات التقاعدية. ويتكرر وقوع حوادث صناعية خطيرة وحوادث أخرى، ويجدر تحسين المستوى العام للتحضر الاجتماعي.

٨٣- وتتشابك النزاعات والمشاكل الاجتماعية، ولا تزال عملية الإدارة الشاملة لشؤون البلد وفقاً للقانون مهمة شاقة. وتحتاج نظم وقدرات الإدارة الوطنية إلى التعزيز، وينبغي مواصلة إجراء بعض الإصلاحات واتخاذ تدابير سياساتية رئيسية. ولا يزال ينبغي إجراء إصلاح أعمق للنظام القضائي، وتفعيل وظيفة الإشراف القانوني، ومواصلة تحسين القدرات القضائية على مستوى القاعدة الشعبية. ويعرقل بعض فرادى الموظفين في الجهاز القضائي مجرى القانون من أجل مكاسب شخصية ويضرون بنزاهة القضاء.

٨٤- ولدى بعض الموظفين المدنيين إدراك ضعيف لمعنى الخدمة وسيادة القانون، ونهج غير أمين في عملهم، واستعداد غير كافٍ لتحمل المسؤولية. وتوجد الشكليات والبيروقراطية بدرجات متفاوتة. ولا يزال سوء الممارسة والفساد شائعين في بعض المجالات، ولا تزال مكافحة الفساد أمراً مقلقاً معقداً. ولا يزال طريق تثقيف الجميع في مجال حقوق الإنسان طويلاً.

باء- الأهداف المستقبلية

٨٥- تحددت الأهداف العامة للتنمية المستقبلية للصين في المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني المعقود في عام ٢٠١٧. وتعكف الصين على وضع خطط عامة لدفع "المخطط العام خمسة في واحد" لبناء الاقتصاد والإدارة والثقافة والمجتمع والتحضر الإيكولوجي، وتعكف أيضاً على تنسيق وتعزيز "استراتيجية رباعية الأركان" من أجل البناء الشامل لمجتمع ميسور الحال بشكل معتدل، وتعميق الإصلاح، وإدارة الدولة وفقاً للقانون، وإنفاذ الانضباط الحزبي الصارم. وسيُقضى على الفقر المطلق، ويتحقق البناء الشامل لمجتمع ميسور الحال بشكل معتدل بحلول عام ٢٠٢٠، وسيتحقق التحديث الاشتراكي أساساً بحلول عام ٢٠٣٥، وسيُستكمل بناء بلد مزدهر وديمقراطي ومثقف ومتجانس وجميل وقوي، وحديث في إطار الاشتراكية، بحلول عام ٢٠٥٠. ومع تحقق هذه الأهداف تدريجياً، ستتمتع مسألة حقوق الإنسان في الصين بمستويات غير مسبوقة من الحماية، مما يؤدي إلى تنمية بشرية شاملة.

٨٦- وسنواصل تطبيق المفاهيم الإنمائية الجديدة، وتحديث الاقتصاد، وتنفيذ استراتيجيات تنشيط الريف والتنمية الإقليمية المنسقة. وستُنفذ بنزاهة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وسيرتفع مستوى الأمن وستتحسن سبل عيش السكان، وستتوسع إنجازات الإصلاح والتنمية وستكون أكثر إنصافاً للسكان ككل. وستُولى أولوية لتطوير التعليم، وستتحسن نوعية العمل ومستوى دخل السكان، وسيُعزز إنشاء نظام الضمان الاجتماعي، وسيُنشد النصر بعزم في معركة القضاء على الفقر، وستُنفذ استراتيجية لصحة الصين. وبحلول عام ٢٠٢٠، سيتضاعف الناتج المحلي الإجمالي ودخل الفرد من السكان الحضريين والريفيين، بالمقارنة مع مستويات عام ٢٠١٠؛ وسيخرج السكان الريفيون الفقراء من دائرة الفقر بتطبيق المعايير الراهنة؛ وستُنشأ

أكثر من ٥٠ مليون وظيفة جديدة في الحضر في فترة الخطة الخمسية الثالثة عشرة؛ وسيرتفع العمر المتوقع للفرد بمقدار سنة؛ وسيصل متوسط فترة التعليم للسكان الذين هم في سن العمل إلى ١٠,٨ سنوات.

٨٧- وسنعزز نظام السيادة الشعبية، وسنوسع مشاركة الشعب في الحياة السياسية بنظام، وسنحرص على أن يطبق الشعب مبادئ الديمقراطية في الانتخابات وعند التشاور واتخاذ القرارات والإدارة والإشراف وفقاً للقانون. وسنحافظ على وحدة النظام القانوني للدولة وعلى كرامته وسلطته، وسنعزز حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، وسنضمن تمتع الشعب بالحقوق والحريات الأوسع نطاقاً وفقاً للقانون. وسنعمق ممارسة إدارة البلد في إطار سيادة القانون، وسنديم البناء الموحد لبلد وحكومة ومجتمع تحت سيادة القانون. وسندعم المعايير الصارمة لإنفاذ القانون بطريقة نزيهة ومستنيرة، وسنعزز الإشراف على أنشطة إنفاذ القانون وإدارتها، وسندعم الحقوق الشخصية للمواطنين وحقوقهم في التملك واحترام كرامتهم، وسنحسن مستوى النزاهة القضائية، وسنكفل حقوق المتقاضين في محاكمة عادلة. وسنواصل بحزم مكافحة الفساد دون مناطق محرمة وبتغطية شاملة دون أي تسامح مع الفساد. وسنعزز التوعية والتدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٨٨- وسنواصل الإسراع بالإصلاح الهيكلي للحضارة الإيكولوجية وبناء صين جميلة. وسننفذ التنمية الخضراء، مع التركيز على حل المشاكل البيئية الناشئة، وتعزيز حماية النظم الإيكولوجية وإصلاح نظام إدارة البيئة الإيكولوجية.

٨٩- وسنسرع وتيرة تنمية الأقليات العرقية ومناطق الأقليات العرقية، وسنسعى إلى القضاء على التمييز بين الجنسين، وسنعزز حماية حقوق ومصالح القصَّر، والتصدي بنشاط لمسألة شيخوخة السكان، وتحسين نظام خدمات مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة. وبحلول عام ٢٠٢٠، سيكون معدل النمو في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في مناطق الأقليات العرقية أعلى من المتوسط الوطني؛ وسينخفض معدل وفيات الأمومة إلى ١٨ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية؛ وسينخفض معدل وفيات الرُّضع إلى أقل من ٧,٥ ومعدل وفيات الأطفال دون خمس سنوات من العمر إلى أقل من ٩,٥ من كل ١ ٠٠٠ ولادة حية؛ وستغطي مرافق خدمات المسنين أكثر من ٩٠ في المائة من المجتمعات الحضرية و٦٠ في المائة من المجتمعات الريفية.

خامساً- تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة

ألف- المنهجية والتشاور مع الجمهور

٩٠- أجرت حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، في سياق إعداد هذا الجزء من التقرير، عمليات تشاور مع الجمهور في الفترة من ٣ نيسان/أبريل إلى ٧ أيار/مايو ٢٠١٨. وقد وُزعت وثائق التشاور التي أعدتها حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة على شرائح مختلفة في المجتمع، شملت المجلس التشريعي، والمنظمات غير الحكومية المعنية، ومواطني هونغ كونغ المهتمين ووسائط الإعلام المهتمة بهذه المسألة، كما وُزعت عن طريق مكتب الشؤون الداخلية والإنترنت. وأثناء فترة التشاور، استمعت حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة لوجهات نظر ممثلي المنظمات غير الحكومية، عن طريق المجلس التشريعي ومنتدى حقوق الإنسان. ونظرت حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بعناية في جميع التعليقات التي تلقتها.

باء- إطار وتدابير تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٩١- منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة جزء لا يتجزأ من الصين. وقد أُنشئت وفقاً لمبدأ "بلد واحد ونظامان" بموجب المادة ٣١ من دستور جمهورية الصين الشعبية. ونظام الحكم في منطقة هونغ كونغ منصوص عليه في القانون الأساسي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية ("القانون الأساسي"). وحقوق الإنسان في منطقة هونغ كونغ مكفولة تماماً بموجب أحكام القانون الأساسي، ومرسوم شرعة الحقوق في هونغ كونغ (الفصل ٣٨٣)، ومراسيم مكافحة التمييز، وقوانين حماية البيانات، وتشريعات أخرى. وتعقد المحاكم القضائية محاكمات بشكل مستقل ويجوز لها أن تمنح سبل انتصاف عن انتهاكات أحكام القانون الأساسي المتعلقة بحقوق الإنسان وانتهاكات مرسوم شرعة الحقوق في هونغ كونغ. وعززت حكومة منطقة هونغ كونغ، بعد تقديم تقريرها السابق، سلطة بعض الوكالات لمساعدتها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان. فمثلاً، أنشأت لجنة تكافؤ الفرص وحدة معنية بشؤون الأقليات العرقية لتعزيز تكافؤ الفرص واندماج الأقليات العرقية في المجتمع؛ وأطلق المفوض المعني بخصوصية البيانات الشخصية خطةً للمساعدة القانونية لمساعدة مستخدمي البيانات الراغبين في بدء إجراءات قانونية لالتماس التعويض؛ وأُدرجت كيانات أخرى تابعة للقطاع العام ضمن اختصاص أمين المظالم. وتواصل حكومة منطقة هونغ كونغ إيلاء أهمية لتعزيز حقوق الإنسان عن طريق تثقيف الجمهور وتنظيم الحملات الترويجية.

جيم- الإنجازات والتحديات

٩٢- تسعى حكومة منطقة هونغ كونغ إلى تحقيق هدف انتخاب الرئيس التنفيذي للمجلس التشريعي وجميع أعضائه بالاقتراع العام عملاً بالقانون الأساسي والتفسيرات والقرارات ذات الصلة للجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، اقترحت الحكومة على المجلس التشريعي، بعد جولتين من المشاورات العامة الموسعة التي استمرت نحو سبعة أشهر، مخططاً لانتخاب الرئيس التنفيذي بالاقتراع العام. ووُضعت الخطط ذات الصلة وفقاً للقانون الأساسي وقرارات اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب ومع مراعاة الآراء التي جُمعت عن طريق المشاورات العامة. ومن المؤسف أن هذا التحرك لم يُقر حيث لم يحظ بالموافقة بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، ولذلك استمر انتخاب الرئيس التنفيذي بنفس أسلوب الانتخاب الراهن (أي بتصويت لجنة الانتخابات التي يبلغ عدد أعضائها ١ ٢٠٠ عضو).

٩٣- وتدرك حكومة منطقة هونغ كونغ أهمية انتخاب الرئيس التنفيذي وأعضاء المجلس التشريعي بالاقتراع العام، وتدرك أيضاً مناداة الجمهور بذلك. وستبذل الحكومة قصارى جهدها لتهيئة مناخ اجتماعي مؤات لوضع هذا النظام السياسي.

٩٤- وأُجريت الجولة الخامسة لانتخاب الرئيس التنفيذي يوم ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٧. وفي نهاية فترة الترشح، كان ثلاثة مرشحين مستوفين لشروط الترشح. ومن أصل عدد الأصوات الصحيحة المدلى بها، حصلت السيدة كاري لام على أكثر من نصف أصوات أعضاء لجنة الانتخابات، وعينها مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية رئيسةً تنفيذيةً خامسةً (٢٠١٧-٢٠٢٢) لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. وهي أيضاً أول امرأة تُعيَّن رئيسةً تنفيذيةً.

٩٥- ويتألف المجلس التشريعي السادس من ٧٠ عضواً تم اختيارهم في انتخابات أُجريت في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦؛ وأُجريت انتخابات مجلس المقاطعات الخامس يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٩٦- وفيما يتعلق بتحسين سبل عيش السكان، تخصص حكومة منطقة هونغ كونغ مزيداً من الموارد لمساعدة الفقراء والضعفاء. وفي عام ٢٠١٦، أدت سياسة متكررة للإعانات النقدية، تحت إشراف لجنة التخفيف من وطأة الفقر وعن طريق تدخلات سياساتية فعالة، إلى خروج ٣٦٠ ٠٠٠ شخص من دائرة الفقر وإلى تقليص معدل الفقر بنسبة ٥,٢ في المائة. واتخذت حكومة منطقة هونغ كونغ تدابير لدعم المحتاجين، منها خطة بدل الأسر العاملة وضخ ٤٠٠ مليون دولار من دولارات هونغ كونغ في صندوق الشراكة لدعم المحرومين. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع الحد الأدنى للأجور ثلاث مرات، من ٢٨ دولاراً من دولارات هونغ كونغ في الساعة في عام ٢٠١١ إلى ٣٤,٥ دولاراً من دولارات هونغ كونغ في الساعة في عام ٢٠١٧، وهو ما يزيد على معدل التضخم في الفترة نفسها.

٩٧- وأُنشئت لجنة أطفال هونغ كونغ في ١حزيران/يونيه ٢٠١٨ برئاسة كبير الأمناء لشؤون الإدارة، وهي تضم المكاتب/الإدارات المعنية بالسياسات والمجموعات المعنية بحقوق ومصالح الأطفال على المدى البعيد، بهدف التركيز على القضايا التي يواجهها الأطفال في سياق النمو. وتم ضخ رأس مال إضافي قدره ٣٠٠ مليون دولار من دولارات هونغ كونغ في صندوق تنمية الأطفال من أجل دعم الأطفال المحرومين. وسيُفتتح أول مستشفى للأطفال في هونغ كونغ في نهاية عام ٢٠١٨ وسيركز على علاج حالات طب الأطفال المعقدة والخطيرة.

٩٨- ولتقوية التعاون الداخلي لحكومة منطقة هونغ كونغ دعماً للأقليات العرقية، سيشكل كبير الأمناء لشؤون الإدارة لجنة توجيهية مشتركة بين المكاتب في عام ٢٠١٨ بهدف تنسيق ومراقبة ورصد تنفيذ الأعمال ذات الصلة بتقديم الدعم إلى نحو ٢٥٠ ٠٠٠ شخص من الأقليات العرقية في منطقة هونغ كونغ. وخصصت الحكومة أيضاً مبلغ ٥٠٠ مليون دولار من دولارات هونغ كونغ لتقوية الدعم المقدم إلى الأقليات العرقية. وإضافةً إلى ذلك، ستواصل حكومة منطقة هونغ كونغ، في سياق مساعدة الطلاب غير الناطقين بالصينية على تعلم اللغة الصينية بصورة فعالة، رصد التقدم المحرز في تدابير تقديم الدعم في هذا الصدد ومراجعة تفاصيل تنفيذ هذه التدابير بحسب الضرورة. وتتخذ حكومة منطقة هونغ كونغ أيضاً، بوصفها أكبر صاحب عمل في هونغ كونغ، خطوات إيجابية لضمان أن تكون شروط الكفاءة في اللغة الصينية للموظفين المدنيين على جميع المستويات متناسبة مع شروط وظائفهم، وأن تُتاح لجميع طالبي الوظائف فرص متكافئة في شغل الوظائف الحكومية.

٩٩- ولمواجهة التحديات التي تشكلها شيخوخة السكان، أطلقت حكومة منطقة هونغ كونغ خطة عشرية لتطوير المستشفيات (لزيادة ٥ ٠٠٠ سرير إضافي)، وخصصت بدل معيشة مرتفعاً للمسنين بالإضافة إلى أنواع مختلفة من استحقاقات الضمان الاجتماعي، واتخذت تدابير لدعم التوظيف بهدف مساعدة المسنين الباحثين عن عمل.

١٠٠- وتواصل حكومة منطقة هونغ كونغ تعزيز تكافؤ الفرص لذوي الميل الجنسي المختلف ولمغايري الهوية الجنسانية، بهدف تهيئة ثقافة وقيم الترابط الاجتماعي والاحترام المتبادل. واتخذت الحكومة تدابير محددة، منها إنشاء خطوط هاتفية مباشرة، وتخصيص موارد لتدريب فئات معينة

من موظفي الحكومة لتحسين مراعاتهم للأقليات الجنسية، ووضع مواثيق يعتمدها طوعاً أصحاب العمل بشأن عدم التمييز ضد الأقليات الجنسية. وأُنشئ في عام ٢٠١٤ الفريق العامل المشترك بين الإدارات المعني بالاعتراف بنوع الجنس، من أجل دراسة التشريعات والتدابير الإدارية التي قد تلزم لحماية الحقوق القانونية لمغايري الهوية الجنسانية في هونغ كونغ. ويعكف الفريق العامل، الذي أجرى مشاورات عامة في عام ٢٠١٧، على تحليل التعليقات الواردة، وسيعد تقريراً بشأن مسار العمل المقترح للمستقبل.

١٠١- وعقب استعراض شامل أجرته لجنة تكافؤ الفرص للمراسيم الأربعة المتعلقة بمكافحة التمييز، قررت حكومة منطقة هونغ كونغ تنفيذ التوصيات الثماني للجنة، ومنها حظر التمييز ضد النساء المرضعات وحماية مقدمي الخدمات من المضايقة من جانب المنتفعين بالخدمات بسبب الأصل العرقي أو الإعاقة. وستقدَّم إلى المجلس التشريعي في ٢٠١٨ مقترحات لإجراء تعديلات على القوانين.

١٠٢- وتطبق حكومة منطقة هونغ كونغ، منذ آذار/مارس ٢٠١٨، آلية فرز موحدة لغرض مراجعة طلبات عدم الإعادة القسرية المقدمة لجميع الأسباب المعمول بها. وقد وُضعت إجراءات آلية المراجعة الموحدة هذه على غرار آلية المراجعة القانونية للطلبات المقدمة لسبب التعذيب، وهي الآلية التي بدأ تطبيقها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ واستوفت معياراً عالياً من الإنصاف، يشمل تقديم المساعدة القانونية على نفقة الدولة لجميع مقدمي الطلبات. ويجوز لمقدمي الطلبات المعترضين على قرار إدارة الهجرة الطعن في القرار أمام مجلس الطعون المستقل المعني بادعاءات التعرض للتعذيب.

١٠٣- وفيما يتعلق بحقوق الموظفين واستحقاقاتهم، اعتمد المجلس التشريعي في أيار/مايو ٢٠١٨ مشروع قانون يمكِّن محكمة العمل من إصدار أمر، دون الحصول أولاً على موافقة أصحاب العمل، بإعادة العامل المفصول من عمله لأسباب غير مبررة وغير قانونية إلى عمله وإعادة توظيفه. وستسن حكومة منطقة هونغ كونغ أيضاً تشريعاً يقضي بزيادة عدد أيام إجازة الوضع القانونيةً من ثلاثة أيام، كما هو مطبق حالياً، إلى خمسة أيام، وبدأت الحكومة عملية مراجعة بهدف تحسين إجازة الوضع القانونية. ويتمتع العمال المنزليون الأجانب بنفس الحقوق التي يتمتع بها الموظفون المحليون بموجب قوانين العمل. ولن تتسامح حكومة منطقة هونغ كونغ مع أي أفعال تنطوي على إساءة معاملة أو استغلال من جانب أصحاب العمل أو وكالات التوظيف بحق العمال المنزليين الأجانب. وينص قانون جديد آخر بدأ تنفيذه في شباط/فبراير ٢٠١٨ على زيادة كبيرة في العقوبة القصوى الموقعة على جريمتي تقاضي وكالات التوظيف لعمولات مفرطة وقيامها بأعمال تجارية غير مرخص بها، مما يحسِّن من الحماية المكفولة للباحثين عن عمل، بمن فيهم العمال المنزليون الأجانب. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، أصدرت لجنة توجيهية مشتركة بين المكاتب/الإدارات، يترأسها كبير الأمناء لشؤون الإدارة، خطة العمل المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص وتحسين الحماية المكفولة للعمال المنزليين الأجانب، وتهدف هذه الخطة إلى توجيه أعمال حكومة منطقة هونغ كونغ في هذا الصدد.

١٠٤- وتلتزم حكومة منطقة هونغ كونغ بتهيئة بيئة آمنة وموثوقة وإنسانية ومناسبة وصحية لاحتجاز السجناء، وبمساعدة السجناء على إعادة التأهيل وإعادة الاندماج في المجتمع. ولتحسين استقلالية وشفافية آلية النظر في الشكاوى، أنشأت إدارة الخدمات الإصلاحية، في عام ٢٠١٦، مجلس الطعون المعني بالشكاوى بغية إتاحة قنوات للطعن لأصحاب الشكاوى الذين أحسوا بالظلم.

١٠٥- وتحترم حكومة منطقة هونغ كونغ حق المواطنين في التجمع السلمي والتظاهر. ففي الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٧، نُظم أكثر من ٠٠٠ ٥٠ اجتماع عام ومظاهرة في هونغ كونغ، جرى معظمها بطريقة سلمية ومنظمة وفقاً للقانون.

١٠٦- ويتمتع مواطنو هونغ كونغ بحرية التعبير وحرية الصحافة. ووفرت حكومة منطقة هونغ كونغ بيئة ملائمة لازدهار الصحافة الحرة، ولن تتدخل في الشؤون الداخلية لوسائط الإعلام. وفي عام ٢٠١٧، استُحدث ترتيب جديد يسمح لممثلي وسائط الإعلام الإلكترونية المعتمدة بحضور المؤتمرات الصحفية والأحداث الإعلامية التي ترعاها الحكومة.

١٠٧- وتتمثل التحديات الرئيسية التي تواجهها منطقة هونغ كونغ في تحسين سبل عيش السكان وتلبية احتياجات الجمهور وبناء مدينة ملائمة للعيش فيها. وسيكون الإقليم مستعداً لاغتنام الفرص التي تتيحها سياستان وطنيتان رئيسيتان، هما: مبادرة الحزام والطريق، وتطوير "منطقة غوانغدونغ - هونغ كونغ - خليج مكاو الكبير". ومن شأن تطوير التكنولوجيا الابتكارية أن يساعد أيضاً على تشجيع خدمات جديدة وأن يوفر فرص عمل ممتازة للشباب.

سادساً- تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة

ألف- المنهجية وعملية التشاور

١٠٨- أُعد هذا التقرير على أساس المعلومات المقدمة من الإدارات والكيانات ذات الصلة لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة (منطقة ماكاو) والمتاحة عن طريق المشاورات العامة على الإنترنت. وتتيح منطقة ماكاو التقارير المتعلقة بتنفيذها لاتفاقيات حقوق الإنسان، والتقارير المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان، على نطاق واسع عن طريق البوابة الإلكترونية للحكومة وموقع مكتب الشؤون القانونية على الإنترنت.

باء- الإطار التشريعي والمؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

١٠٩- تناولت وثائق صينية أساسية وتقارير سابقة بالتفصيل الوضع السياسي والإطار المؤسسي لمنطقة ماكاو. وتمارس منطقة ماكاو درجة عالية من الاستقلالية وتتمتع بسلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية مستقلة وبسلطة إصدار أحكام نهائية، في حين تضطلع الحكومة الشعبية المركزية للصين بمسؤولية إدارة شؤون الدفاع والشؤون الخارجية لمنطقة ماكاو. وفي الوقت نفسه، يجوز لحكومة منطقة ماكاو، بإذن من الحكومة الشعبية المركزية، أن تتناول بنفسها الشؤون الخارجية ذات الصلة وفقاً للفقرة ٣ من المادة ١٣ من القانون الأساسي لمنطقة ماكاو.

١١٠- وعلى المستوى الدستوري، يأتي القانون الأساسي في قمة الإطار القانوني لحقوق الإنسان في منطقة ماكاو، ويقتضي هذا الإطار القانوني تطبيق المعاهدات ذات الصلة (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية

أو اللاإنسانية أو المهينة)، فضلاً عن توفير أشكال الحماية المنصوص عليها في القانون العام. وتُعد حماية الحقوق والحريات المكفولة لسكان منطقة ماكاو أحد المبادئ الشاملة المنصوص عليها في القانون الأساسي (المادتان ٤ و١١) والمنصوص عليها أيضاً في القانون العام.

١١١- ويكفل النظام القانوني لمنطقة ماكاو تمتع جميع الأشخاص المقيمين في إقليمها أو الخاضعين لولايتها بالمساواة أمام القانون وبعدم التعرض للتمييز لأي سبب كان. ويُستمد هذا المبدأ من مصادر قانونية مختلفة وهو منصوص عليه في المادتين ٢٥ و٤٣ من القانون الأساسي، ومكرس أيضاً على مستويات معيارية مختلفة. وينص الباب الثالث من القانون الأساسي (المواد من ٢٤ إلى ٤٤) على الحقوق والحريات الأساسية الرئيسية المكفولة للسكان المحليين وغير المحليين. وبصرف النظر عن التمييز الإيجابي الذي هو إجراء ضروري للتعويض عن الظلم بحكم الواقع، فإن التمييز محظور مطلقاً بموجب القانون (المادة ٣٨). ولا يجوز فرض أي قيود على الحقوق والحريات إلا بموجب القانون (المادة ٤٠).

١١٢- وتتسم منطقة ماكاو بطيف واسع من المجتمعات العرقية والدينية واللغوية والثقافية المختلفة التي تعيش معاً في انسجام. وظل التسامح واحترام التنوع الثقافي الركن الركين لأسلوب الحياة في منطقة ماكاو. وتتمتع كل فئة عرقية بنفس المستوى من الكرامة وبالحق في التمتع بحياتها الثقافية الذاتية وممارسة دينها واستعمال لغتها.

١١٣- وتمثل مشاركة فئات المجتمع المدني في الحياة المجتمعية إحدى خصائص منطقة ماكاو. وتساعد مشاركة هذه الفئات في اللجان الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في تعزيز السياسات ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وضمان الشفافية في تخصيص الموارد ونوعية الخدمات، وتعزيز المشاركة الاجتماعية المباشرة في الشؤون الحكومية.

جيم- التقدم المحرز في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

١١٤- أحرزت منطقة ماكاو تقدماً في مجالات شتى من مجالات حقوق الإنسان، وبخاصة على المستوى التشريعي. فقد صدرت قوانين جديدة، منها تشريعات لمنع ومكافحة العنف المنزلي، وتعرِّف هذه القوانين التحرش الجنسي واستغلال الأطفال في المواد الإباحية بوصفهما جريمتين مستقلتين، وتوسع تعريف جريمة بغاء الأطفال، وتحمي التراث الثقافي، وتنظم التعليم العالي، وتحسِّن المساكن المنخفضة التكلفة، وتعزز سلامة الأغذية، وتنشئ نظاماً لحماية حقوق الدائنين في العمل، وتمنع الضوضاء في البيئة، وتنقح نظام الانتخابات، وتحسِّن علاقات العمل وظروف العمل للموظفين المغتربين، وتعزز مكافحة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار فيها، وتمنع الأمراض السارية. وتنظر الجمعية التشريعية في الوقت الراهن في مشاريع قوانين بشأن النظم القانونية لحماية حقوق ومصالح المسنين وتوفير المساكن العامة الميسورة التكلفة، وبشأن الأفضليات الضريبية لتعيين الأشخاص ذوي الإعاقة.

١١٥- وفي هذا الصدد، تشكل آلية التشاور بشأن السياسة العامة ومشاريع القوانين، التي وُضعت في عام ٢٠١١، أداة مهمة لمشاركة السكان في الشؤون العامة. ومن المواضيع التي دارت حولها المشاورات قانون النشر (٢٠١٣)، والنظام القانوني لحماية حقوق ومصالح المستهلك (٢٠١٤)، والقانون الجنائي لماكاو، ونظام التعليم الخاص، وخطة العمل العشرية لخدمات المسنين، وآلية تأمين المعاشات (٢٠١٥)، وقانون انتخابات الجمعية التشريعية والخطة

العشرية لخدمات إعادة التأهيل (٢٠١٦)، وإنشاء المنظمات البلدية غير الحكومية، وقانون أمن الفضاء الإلكتروني، وتكنولوجيا الإنجاب بالمساعدة الطبية (٢٠١٧)، وخطة حماية وإدارة المناطق الحضرية التاريخية لماكاو (٢٠١٨).

١١٦- وتسعى حكومة منطقة ماكاو أيضاً إلى تشجيع وضمان النظام القضائي الثنائي اللغة، بزيادة عدد الموظفين القضائيين الحاصلين على تدريب متخصص، مما يكفل الحق الأساسي المتمثل في الوصول إلى العدالة.

١١٧- وتواصل حكومة منطقة ماكاو تنظيم حملات ترويجية وتقديم دورات تدريبية متخصصة لتعزيز حقوق الإنسان في صفوف الموظفين الحكوميين، والموظفين القضائيين، والمدرسين، والمجتمعات المختلفة. كما اتخذت حكومة منطقة ماكاو، عن طريق التعليم، لا سيما أنشطة التدريس والترويج، تدابير موضوعية وفعالة لتشجيع المساواة والتمتع بالحقوق الأساسية الأخرى المنصوص عليها في القانون الأساسي وفي صكوك حقوق الإنسان المطبقة في ماكاو. وفي هذا الصدد، تولي الحكومة اهتماماً خاصاً للمراهقين، بتوعيتهم بمسائل المساواة بين الجنسين وعدم التمييز والحقوق الأساسية الأخرى في إطار المناهج الدراسية، وبإنشاء مركز توعية الشباب بالقانون في عام ٢٠١٥. وتكفل أيضاً السياسة المتعلقة بالشباب في ماكاو للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠ مشاركة الشباب في الشؤون الاجتماعية والعامة، وتكفل أيضاً تكافؤ الفرص.

١١٨- والواقع أن حكومة منطقة ماكاو بذلت جهوداً للترويج لحقوق الإنسان والقوانين المتعلقة بها، والتوعية بها، على نحو واسع وشامل، باتخاذ أنواع جديدة من النُهُج والإجراءات، منها استخدام التكنولوجيات الجديدة والأنشطة الإعلانية باللغتين البرتغالية والصينية (اللغتان الرسميتان) وبلغات أخرى، لا سيما الإنكليزية.

١١٩- وتعمل منطقة ماكاو على تعزيز رقابتها على حقوق الموظفين المغتربين وحمايتها لتجنيبهم الإيذاء والاستغلال. واعتمد مكتب شؤون العمل استراتيجيات متنوعة باستخدام لغات مختلفة من أجل تحسين وعي الموظفين بقوانين العمل وبحقوقهم، ولإقامة علاقات عمل منسجمة.

١٢٠- واعتمدت حكومة منطقة ماكاو نهجاً جامعاً وشاملاً بشأن العنف المنزلي على المستوى القانوني (الجرائم العامة) والمستوى المؤسسي (آليات التعاون عبر الحدود) والمستوى العملي، واتخذت تدابير شتى لمساعدة الضحايا، منها إعادة توطين الضحايا، وتقديم المساعدة الاقتصادية والقضائية، والرعاية الصحية، والالتحاق بالمدارس، والعمل، والمشورة الفردية والأسرية، وتقديم الخدمات عن طريق شبكة خدمات دعم الأسر في الأزمات. وأنشأت الحكومة أيضاً آلية إبلاغ تُلزِم الكيانات العامة والخاصة التي تقدم الخدمات للأطفال أو النساء أو المسنين أو ذوي الإعاقة بالإبلاغ عن العنف المنزلي.

١٢١- ووضعت حكومة منطقة ماكاو خطة العمل العشرية لخدمات المسنين للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥، والخطة العشرية لخدمات إعادة التأهيل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥، وشكلت لجنة توجيهية مشتركة بين الإدارات بهدف تنفيذ السياسات والتدابير القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل بطريقة منظمة سعياً إلى تحسين نوعية حياة المسنين ومساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على الاندماج في المجتمع. وفي مجال الوقاية من تعاطي المخدرات، أُنشئ في عام ٢٠١٦ مجمع تثقيفي للترويج لأنماط الحياة الصحية، يركز على تعليم الأطفال كيف يعيشون حياة صحية.

١٢٢- وتواصل حكومة منطقة ماكاو مكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية (بموجب القانون رقم ٢٠٠٩/١٧ المعدل في عام ٢٠١٦)، والفساد (القانون رقم ٢٠١٤/١٠، ونظام منع وقمع الرشوة في التجارة الخارجية)، والاتجار بالأشخاص. وتواصل اللجنة المعنية بتدابير ردع الاتجار بالبشر تنسيق عمل العديد من الإدارات الحكومية من أجل منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وتخصص موارد كبيرة للأنشطة التثقيفية والترويجية؛ مما أسفر عن كبح الأنشطة غير القانونية ذات الصلة، وحظي الحد من وقوع هذه الحالات بتقدير جميع قطاعات المجتمع.

١٢٣- ويشكل التنوع الثقافي إحدى السمات الرئيسية لمنطقة ماكاو. وأدرجت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المركز التاريخي لماكاو في عام ٢٠٠٥ ضمن قائمة التراث الثقافي للمنظمة؛ وتُعد تسمية ماكاو من قِبَل هذه المنظمة بأنها "المدينة المبدعة في فن الطهي" لعام ٢٠١٧ معلماً مهماً آخر. ويكفل القانون رقم ٢٠١٣/١١ بشأن حفظ التراث الثقافي حماية وتعزيز التراث الثقافي المادي وغير المادي لماكاو، وهو ينص على إنشاء لجنة التراث الثقافي التي تضم مسؤولين حكوميين وشخصيات عامة بارزة مشهود لها بالكفاءة.

دال- الأهداف والتحديات المستقبلية

١٢٤- تعكف حكومة منطقة ماكاو حالياً على صياغة أهداف تنمية المرأة، التي ستركز على سبعة مجالات، هي: التعليم والتدريب، والرعاية الصحية، والأمن، والرعاية الاجتماعية، والاقتصاد، والمشاركة في السلطة وفي اتخاذ القرارات، والإعلام والثقافة. وسيُشكل فريق عامل مشترك بين الإدارات لمناقشة وتنسيق برامج وتدابير سياساتية محددة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتنمية المرأة في المجتمع.

١٢٥- وتولي حكومة منطقة ماكاو أهمية كبرى لحماية البيئة وتتخذ تدابير ابتكارية وتدريجية للحد من انبعاثات الكربون والحد من الزيادة في عدد المركبات (تحت شعار: "بناء ماكاو خفيضة الكربون وتهيئة حياة خضراء معاً"). ويُعد ترسيخ الثقافة البيئية، والدعوة إلى الممارسات المستدامة وإلى مجتمع أخضر، من المشاريع ذات الأولوية. ويُطبق اتفاق باريس واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق في منطقة ماكاو منذ عام ٢٠١٦ و٢٠١٧، على التوالي. وفي عام ٢٠١٧، أصدرت الحكومة خطة إدارة موارد النفايات الصلبة في ماكاو (٢٠١٧-٢٠٢٦).

١٢٦- وفيما يتعلق بمنع الكوارث والدفاع المدني، راجعت الحكومة النظام القانوني الحالي المتعلق بالدفاع المدني، مباشرة عقب إعصار هاتو في عام ٢٠١٧، واستكملت صياغة القانون الإطاري للدفاع المدني بالإضافة إلى إطار لإنشاء مكتب لتنسيق شؤون الدفاع المدني والطوارئ، في شباط/فبراير ٢٠١٨. وتعكف حكومة منطقة ماكاو، حالياً، على إعداد الخطة العشرية لمنع الكوارث والتخفيف من آثارها في ماكاو (٢٠١٩-٢٠٢٨). وتعتزم الحكومة إقامة مبنى إداري جديد لمركز الدفاع المدني وعمليات الطوارئ في شبه جزيرة ماكاو، وتطوير البرمجيات والأجهزة الحاسوبية لمركز القيادة الموحد، وتشكيل فريق مخصص للإنقاذ في حالات الطوارئ، وتعزيز تنمية الموارد البشرية لمنع الكوارث، إضافة إلى تعزيز القدرة على التصدي لحالات الطوارئ وتقييم المخاطر.